الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور الادخار المحلي في تحفيز النمو الاقتصادي

حالة الجزائر 2001-2020

اعداد الطلبة		المشرف
1	شحلاط منال	د. سنوساوي صالح
2	بوغابة ملاك	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. هولي رشيد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. سنوساوي صالح	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د. بوركوة عبد المالك	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إلهي لك الحمد.... إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك....

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك....

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك....

★★★★ الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ★★★★

نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ " سنوساوي صالح" على قبول الإشراف على هذا البحث وتكرمه بإرشادنا وتوجيهنا بالنصائح القيمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة ومناقشتها.

لا ننسى كذلك أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وأخصص بالذكر قسم العلوم الاقتصادية وخاصة أساتذة اقتصاد نقدي وبنكي.

إلى كل رفقاء الدراسة طلبة السنة ثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي دفعة **2023**.

وكل من ساهم من قريب أو من بعيد إثراء هذه المذكرة.

إهداء

" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات "

أهدي ثمرة جهدي:

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

******أبي العزيز******

إلى ملاكي في الحياة ..... إلى من كان دعاؤها حارسي في الحياة... إلى معنى الحب والحنان...

****** أمي الغالية ******

إلى من حبهم يجري في عروقي.... إلى الذين وقفوا معي في الشدة والفرح.....إخوتي

******سيف الدين، عصام، إيمان، أمينة، آدم******

إلى من عشت معهم أحلى اللحظات ... إلى من أرى التفاؤل في أعينهم... والسعادة في ضحكاتهم...

أخواتي العزيزات** راضية، مروة، خلود، فوزية، جوهرة، سلوى، زينة******

إلى من ساندتني في هذا العمل

******ملاك******

إلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب

منال

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

أهدي ثمرة عملي هذا

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا... وجعلت الجنة تحت قدميها... إلى بسمة العمر ونبع الحنان... إلى التي أعانتني بالصلاة والدعاء حفظها الله

أمي الغالية

إلى من تعب لارتاح وضحى لأعلو أطال الله في عمره

أبي الغالي

إلى من هم أقرب من روحي ...إلى من بهم استمد عزتي وإصراري إخوتي...

عبد الوكيل، محمد لقمان، يوسف

وأختي الحبيبة إخلاص

رعاهم الله وأدام عليهم الصحة والعافية

إلى صديقتي ألاء أختي التي لم تلدها أمي

إلى من تقاسمت معها شقاء هذا العمل

منال

وإلى كل الأحباب والأقارب وكل من أحبهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

ملاك

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	II
إهداء	III
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	X
فهرس الأشكال	XII
مستخلص الدراسة	XIII
تمهيد	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للادخار المحلي	
تمهيد	2
المبحث الأول: التعاريف والمفاهيم الأساسية للادخار	3
المطلب الأول: النشأة التاريخية للادخار	3
المطلب الثاني: مفهوم الادخار	4
المطلب الثالث: أنواع الادخار	4
المطلب الرابع: مصادر الادخار	6
المبحث الثاني: الادخار في النظريات الاقتصادية	8
المطلب الأول: الادخار في النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية	8
المطلب الثاني: نظرية الدخل المطلق ونظرية الدخل النسبي	9
المطلب الثالث: نظرية الدخل الدائم ونظرية دورة الحياة	11
المبحث الثالث: علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية	15
المطلب الأول: العلاقة بين الادخار والاستثمار	15
المطلب الثاني: العلاقة بين الادخار والاستهلاك	16

المطلب الثالث: العلاقة بين الادخار والاكتناز	17
المطلب الرابع: العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي	18
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: المقاربة النظرية لنمو الاقتصادي	
تمهيد:	21
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	22
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	22
المطلب الثاني: الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	23
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي	25
المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي	28
المطلب الثاني: نظرية النمو النيو كلاسيكي	31
المطلب الثالث: نظرية النمو الكنزية	32
المبحث الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي	33
المطلب الأول: نموذج Romer لتراكم رأس المال المادي والتكنولوجي	33
المطلب الثالث: نموذج AK (Rebelo) 1991	36
المطلب الرابع: نموذج بارو	36
خلاصة الفصل	38
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001– 2020)	
تمهيد	40
المبحث الأول: واقع الادخار المحلي في الجزائر للفترة (2001– 2020)	41
المطلب الأول: تطور الادخار المحلي في الجزائر(2001– 2020)	41
المطلب الثاني: الفجوة الادخارية في الجزائر (2001– 2020)	44
المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر (2001– 2020)	46
المطلب الأول: تطور الناتج الداخلي الخام (2001– 2020)	46

المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام (2001-2020)	51
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001- 2020)	53
المطلب الأول: تعريف متغيرات الدراسة	53
المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية والسببية لمتغيرات الدراسة	54
المطلب الثالث: تقدير النموذج	57
خلاصة الفصل	59
خاتمة	61
قائمة المراجع	64

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	25
الجدول رقم (02): تطور الادخار المحلي في الجزائر (2001- 2020)	41
الجدول رقم (03): الفجوة الادخارية في الجزائر (2001- 2020)	44
الجدول رقم (04): تطور الناتج الداخلي الخام (2001- 2020)	46
الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي لناتج الداخلي الخام (2001- 2020)	49
الجدول رقم (06): مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام من (2001-2020)	51
الجدول رقم (07): معطيات الدراسة ومصادرها	53
الجدول رقم (08): اختبار سكون بيانات متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فلور المطور	55
الجدول رقم (09): اختبار سكون بيانات متغيرات الدراسة باستخدام اختبار فليبس براون(pp)	56
الجدول رقم (10): نتائج اختبار سببية غرنجر بين متغيرات الدراسة	57
الجدول رقم (11): تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات العادية الصغرى	57
الجدول رقم (12): اختبار سكون البواقي باستخدام اختبار ديكي فلور المطور	58

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01): إجمالي الادخار المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	42
الشكل رقم (02): إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	43
الشكل رقم (03): الفجوة الادخارية في الجزائر (2001- 2020)	45
الشكل رقم (04): تطور الناتج الداخلي الخام (2001- 2020)	47
الشكل رقم (05): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (2001- 2020)	48
الشكل رقم (06): التوزيع القطاعي لناتج الداخلي الخام (2001- 2020)	50
الشكل رقم (07): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2020)	54
الشكل رقم (08): تطور الادخار المحلي (من الناتج الداخلي الخام) في الجزائر خلال الفترة (2001- 2020)	54

مستخلص الدراسة:

إن هذا البحث يخص الناحية العلمية فالدراسة تخص الجانب الاقتصادي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا طبيعة العلاقة التي تربط كلا من الادخار المحلي بالنمو الاقتصادي، ثم حاولنا بناء نموذج قياسي للنمو الاقتصادي بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، وفي الجانب التطبيقي تم تحليل مسار تطور كل من الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التقلبات الاقتصادية ثم اختبار أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي من خلال التحقق من وجود علاقة تكامل مشتركة بين متغيرات الدراسة وتقدير العلاقة بينهما، وتوصلت نتائج الدراسة أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الجزائر، وأن الادخار يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في المدى القصير.
الكلمات المفتاحية: الادخار المحلي، النمو الاقتصادي، الناتج الداخلي الخام، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This research pertains to the scientific aspect, specifically focusing on the economic study. The aim of this study was to examine the impact of domestic savings on economic growth in Algeria, as well as the nature of the relationship between domestic savings and economic growth. Furthermore, an econometric model was constructed to measure economic growth based on the explanatory economic variables. In the applied side, the trajectory of development for both domestic savings and economic growth in Algeria was analyzed in light of economic fluctuations. Additionally, the study tested the effect of domestic savings on economic growth by verifying the presence of a common integration relationship between the study variables and estimating the relationship between them. The study's findings indicate a shared integration relationship between savings and economic growth in Algeria, with savings positively influencing economic growth in both the short and long term.

Keywords: domestic savings, economic growth, gross domestic product, Algerian economy.

مقدمة

تمهيد:

تسعى جميع الدول على اختلاف درجة تقدمها إلى تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره مقياسا لتقييم أداءها التنموي وعاملا هاما لتحقيق استقرارها الاقتصادي وهذا يساعدها في تعزيز مكانتها الدولية ولتحقيق النمو الاقتصادي يجب توفر الموارد التمويلية التي يعد الادخار المحلي أحد مصادرها.

يعتبر الادخار المحلي من العوامل الهمة لتحفيز النمو الاقتصادي حيث يؤدي إلى توفير مصادر التمويل اللازمة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويساعد في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية، ومع تزايد الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي أصبحت معظم الدول خاصة النامية منها تتلقى اهتماما كبير لدى الباحثين الاقتصاديين نتيجة ضآلة معدلات الادخار التي تشكل عقبة أساسية أمام تحقيق النمو الاقتصادي والتي تعد الجزائر إحداها.

واجهت الجزائر تحديات كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، فهي من الدول المصدرة للنفط حيث تعتمد بشكل كبير على العائدات البترولية مما يجعلها معرضة لصدمات الاقتصادية من فترة لأخرى، هذا ما دفعها إلى وضع سياسات تحفيزية لتشجيع الادخار المحلي وزيادة فرص الاستثمار، وأيضا ترقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكل هذا من أجل رفع وتيرة نموها الاقتصادي.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في طبيعة الموضوع الذي يتناول دور الادخار المحلي في تحفيز النمو الاقتصادي كما تكمن أهميته أيضا في تحديد العلاقة التي تربط الادخار المحلي بالنمو الاقتصادي وإسهاماته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- **أهداف البحث:**

نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

- إعطاء إطار نظري ومتكامل لموضوع الادخار.
- التعرف على العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي.
- بيان وتحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.
- مدى تأثير الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

عند اختيار أي موضوع يجب أن تكون هناك أسباب معينة تدفع إلى دراسته والبحث فيه.

- الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي.
- ارتباط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.

- **الدراسات السابقة:**

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع نجد:

– زراري حليمة، السهلي عزيزة، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر ونيجيريا للفترة (1981– 2018)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ي علوم اقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية ادرار، الجزائر، 2020/ 2021.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الادخار المحلي في الجزائر ونيجيريا والمقارنة بينهما إلى جانب تقدير هذه العلاقة قياسيا وتبيان مدى تأثير الادخار المحلي على النمو الاقتصادي والآليات الواجب إتباعها لزيادة الادخار وتفعيل أثره على النمو الاقتصادي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الادخار المحلي يأثر ايجابيا على النمو الاقتصادي وتوجد كذلك علاقة طردية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر ونيجيريا، وأيضا الزيادة في الادخار المحلي بوحدة واحدة تؤدي إلى الرفع من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ونيجيريا، وكذلك يلعب الادخار المحلي دورا مهما في تكوين رأس المال وبالتالي تشجيع الاستثمار الذي يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي.

– نسرين بوعرعور، أثر الادخار على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1985– 2019)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2021/2020 .

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الادخار على النمو الاقتصادي في الجزائر وكذلك على دراسة العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، والتعرف على المصطلحات والمدارس الاقتصادية للادخار والنمو الاقتصادي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الادخار له دور هام وفعال في تمويل الاستثمارات، فيعتبر من وسائل سد الحاجة ومواجهة الأزمات الطارئة، وهو أهم وسائل تحسين المعيشة أيضا يساهم الادخار في عملية النمو الاقتصادي في الجزائر، رغم تميزه بالتذبذب والضعف وهذا راجع إلى نقص المدخرات، ولضعف إدارة المؤسسات المالية في الجزائر وكذا ضعف السيولة، فالزيادة في حجم المدخرات تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أو في زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

– محمود أحمد المتيم، أماني صلاح محمود الخزنجي، أثر الادخار على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الأول، العدد01.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر، وكذلك بعض المتغيرات الأخرى مثل التكوين الرأس مالي الثابت، والدخل القومي، معدل التضخم، وأخيرا الإنفاق الحكومي للتعرف على العلاقة السببية والتكاملية بينهم، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود علاقة طردية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، مع النظرية الاقتصادية وكذلك كل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باتجاه التكوين الرأس مالي كنسبة من الناتج المحلي، أي أن متوسط الفرد سبب في التكوين الرأس مالي وكذلك عن طريق الادخار وليس العكس.

– موخاس زناقي، أثر الادخار في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ما بين (1980– 2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، نقود وبنوك ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، 2016/ 2017.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع الادخار ومعالم التنمية الاقتصادية وكذلك العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي ومدى تأثير الادخار المحلي على النمو في الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الادخار يساهم في عملية النمو الاقتصادي في الجزائر ولكن بنسب ضعيفة جدا وهو راجع بالأساس إلى نقص المدخرات، وهذا نتيجة لعدة أسباب منها ضعف إدارة المؤسسات المالية في الجزائر، ضعف السيولة وعدم قيام الدولة بوضع معدلات تحفيز الأفراد على الادخار، وأيضا زيادة الإنفاق الحكومي من عوائد المحروقات أدى إلى رفع معدل التضخم لأن معظم الاقتصاديين يرو أن المدخرات الحقيقية هي التي تساهم في دفع عجلة التنمية وليس الزيادة النقدية.

- **طرح الإشكالية:**

مما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم الادخار المحلي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001– 2020)؟

ولتناول هذا الموضوع تجدر بنا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

1– ما هو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2– كيف تطور الادخار المحلي في الجزائر؟

3– هل يوجد أثر بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

- **فراضيات البحث:**

من أجل معالجة الأسئلة الفرعية للبحث، ومن ثم الإشكالية الرئيسية، وجب علينا صياغة بعض الفرضيات نوجزها فيما يلي:

1– النمو الاقتصادي في الجزائر غير مستقر وهذا ما يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري.

2– شهد الادخار المحلي في الجزائر تزايد مستمر خلال فترات الدراسة.

3 – هناك أثر للإدخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

- **منهج البحث:**

بهدف الإجابة عن إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية، ولإثبات مدى صحة الفرضيات المقترحة ثم الاعتماد على المنهج الوصفي إلى جانب المنهج التحليلي.

يظهر جانب المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف المفاهيم النظرية وتوصيف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ونلتمس المنهج الوصفي في بحثنا من خلال إسقاط الدراسة النظرية على الدراسة التطبيقية، وبإجراء دراسة تفصيلية لدور الادخار المحلي في تحفيز النمو الاقتصادي حالة الجزائر (2001- 2020).

أما بالنسبة للمنهج التحليلي التمسناه من خلال تتبع تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال سنوات الدراسة وكذلك دراسة تطور النمو الاقتصادي وتفسير النتائج وتحليلها، وأيضا إظهار أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001- 2020).

- **صعوبات البحث:**

من خلال إعدادنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات، نذكر منها:

1- صعوبة الحصول على البيانات الإحصائية للمتغيرات المدروسة من مصدر واحد خلال فترة الدراسة.

2- تضارب الإحصائيات من مصدر لأخر.

- **تقسيم البحث:**

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول تسبقها مقدمة وتلحقها خاتمة.

جاء الفصل الأول بعنوان **الإطار النظري للادخار المحلي** قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى التعاريف والمفاهيم الأساسية للادخار أما في المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الادخار في النظريات الاقتصادية أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية.

جاء الفصل الثاني بعنوان **المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي** قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تحدثنا عن للإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وفي المبحث الثاني تدرجنا إلى النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي والمبحث الثالث قمنا بدراسة النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث جاء بعنوان **دراسة تحليلية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001- 2020)**، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول بعنوان واقع الادخار المحلي في الجزائر، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى واقع النمو الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثالث والأخير تطرقنا فيه إلى دراسة قياسية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للادخار المحلي

تمهيد:

عند الحديث عن أي ظاهرة اقتصادية أو عن أي متغيرة من متغيرات الاقتصاد الكلي، نجد واقعين في اختلاف وتباين بين الاقتصاديين في تعريفها وتفسيرها، وذلك راجع إلى التغيير الحاصل في الرؤى الاقتصادية والأفكار فيما بين المدارس الاقتصادية، التي نجد أن أغلبيتها قد جاءت على أنقاض أخرى أو منتقدة منها، حيث يعتبر الادخار من أهم العناصر الرئيسية في أي نظام اقتصادي من ناحية تطوره التاريخي وأهم مفاهيمه.

فنظرا إلى ما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى الوطني سنقوم بدراسة تحليلية نستعرض في الأول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالادخار، بدأ من نشأته التاريخية؛ ثم مفهومه العام وكذا التطرق إلى أنواعه ومختلف مصادره، لننتقل بعد ذلك إلى الادخار في النظريات الاقتصادية ومن ثم نتدرج إلى علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مبرزين بذلك طبيعة العلاقة التي تربط بينها وبين للادخار، وحاولنا توزيعهم على المباحث التالية:

المبحث الأول: التعاريف والمفاهيم الأساسية للادخار.

المبحث الثاني: الادخار في النظريات الاقتصادية.

المبحث الثالث: علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول: التعاريف والمفاهيم الأساسية للادخار

الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، يستهدف تكوين احتياطي يمكنه أن يفيد الاستثمار أو الاستهلاك الأجل، فقضية الادخار من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية فهو ضروري لتوفير رؤوس الأموال الضرورية لتنفيذ أي برنامج استثماري لإحداث دفعه قوية في النمو الاقتصادي، لذلك سوف نتناول في هذا المبحث ظاهرة الادخار بشكل عام من الناحية التاريخية ثم تطرق إلى تعريفه وذكر مختلف أنواعه وأهم مصادره.

المطلب الأول: النشأة التاريخية للادخار

منذ أن وجد الإنسان على ظهر الأرض وهو يجنب جزءا من إنتاجه أو كسبه إلى وقت الحاجة إذ أن في الادخار احتياط وأمان واستقرار للإنسان في يومه وغده لدى فإن الادخار قديم قدم الإنسان نفسه، يعده لتوقي المخاطر ويشعر بالطمأنينة، كما أننا نستطيع تحديد الأساس التاريخي لنشأة الادخار من خلال دراسة الإطار العام لمراحل التطور التاريخي للمجتمع الإنساني والمتمثل في:

في مرحلة الاقتصاد الكفائي، والذي يقوم على الإنتاج بهدف الاستهلاك الذاتي ولا يقيم أي علاقات اقتصادية بينه وبين الوحدات الأخرى، فإن الادخار في هذه المرحلة لا يمثل في شكل تخزين الفائض من الإنتاج لمواجهة احتياجات الأسرة المستقبلية.

أما في مرحلة الاقتصاد العيني– السلعي– والذي يقوم الإنتاج فيه على التبادل المباشر للسلع والخدمات دون اتخاذ وسيط فقد أدى إنتاج الإنسان لأكثر من حاجته، إلى الرغبة في مبادلة هذا الفائض بما لدى الآخرين من سلع أو خدمات يرغبها أو ترغبها هذه الأسرة، مما أدى إلى بروز ظاهرة الادخار العيني لتوفير الأمن والاستقرار النفسي للإنسان بل إن بعض الأمم كانوا حرسين على تخزين سلعهم ومتعلقاتهم الشخصية في مقابرهم حتى يجدوها بعد مماتهم، تعينهم على مواجهة حياتهم الجديدة بعد البعث واعتبروها مدخرات وقائية.

أما في مرحلة الاقتصاد النقدي والذي يقوم على أساس استخدام النقود في التبادل لقياس قيم السلع والخدمات والإتمام العمليات التبادلية، فقد اعتبرت النقود بالإضافة إلى أنها وسيط تبادل ومقياس للقيمة–مستودع لثروة–

وبعد أن تطور الادخار بمعناه الحديث في القرن العشرين أي ساهمت الدولة في تنظيم نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المختلفة والإشراف عليها وتخطيطها لتوجيهها بما يتفق ومبادئها من جهة وبما يحقق أكبر نفع المجتمع الذي ترعاه من جهة أخرى، ثم توالت المدارس الاقتصادية وظهرت نظريات اقتصادية التي تؤكد على أن الادخار متغير مهم ورئيسي في الحياة الاقتصادية.[1]

[1] خلادي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر،2011/ 2012، ص، ص 54، 55.

المطلب الثاني: مفهوم الادخار

يعرف الادخار بأنه الفرق بين الدخل والاستهلاك أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك مع العلم أن الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار ذلك لأن جزءا منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية.[1]

الادخار المحلي يمثل جميع المدخرات التي تحققت داخل الدولة سواء المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، أو المدخرات الإجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من الأرباح غير موزعة ومخصصات الإهتلاك وكذلك المدخرات لدى صناديق التأمينات والمعاشات والادخار الحكومي.[2]

الادخار هو ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات.[3]

بناء على المفاهيم السابقة نستطيع أن نكون مفهوما إجرائيا للادخار على النحو التالي:

- الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك.
- بعبارة أخرى هو توفير جزء من المال لاستخدامه في وقت لاحق.

المطلب الثالث: أنواع الادخار

يقوم الفرد بادخار جزء من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي مع استثمار هذا الجزء لصالحه وصالح المجتمع معا وهذا إذا عرف سبيل استثمار ماله، كما أن الدولة تقوم باستثمار جزء من دخلها القومي لصالحها العام وصالح المواطن أي الفرد نفسه وذلك بتشجيع المدخرات الفردية لصالح المدخرين وصالح المجتمع عامة، ومن هنا يتضح لنا وجود نوعين أساسيين للادخار وهما: الادخار الإجباري والادخار الاختياري.

أولا- الادخار الإجباري

يعتبر الادخار الإجباري أحد الأشكال التي تلجأ إليها الدولة لعدة أسباب، منها كونها مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية، سواء الهادفة إلى الربح أو إلى المنفعة العامة كشق الطرقات وبناء المدارس....، اضافة إلى كونه منفعة للفرد نفسه، كالمعاشات واشتراكات الضمان الاجتماعي...الخ. ويتضمن هذا الشكل من الادخار ما يلي:

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 131.

[2] عمار الحاج، المحددات الاقتصادية للادخار المحلى في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970- 2015)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/ 2017، ص 07.

[3] عروم شريف، محددات الادخار والاستثمار دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980- 2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014/ 2015، ص 07.

1- الادخار لصالح الدولة:

يعتبر هذا الادخار من الاستراتيجيات التي تتبعها الدول لضمان تمويل نسبة من استثماراتها ونشاطاتها الاقتصادية المختلفة، حيث تعمد إلى احتجاز جزء من أرباح مشروعات القطاع العام، وحصيلة الرسوم والضرائب التي تحددها الحكومة على السلع المستوردة أو المنتجة محليا بالإضافة إلى أنواع الضرائب والرسوم الأخرى.

2- الادخار لصالح المواطن:

هو نوع من الادخار تتضمنه خطة الدولة للتنمية الاقتصادية، ويكون هذا الادخار لصالح الفرد نفسه وتعود عليه بالفائدة المباشرة. ومن أمثلة هذا الادخار نجد التأمينات الاجتماعية والمعاشات.[1]

ثانيا- الادخار الاختياري

هو عبارة عن ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه ورغبته في الادخار دون أن يكون هناك دافع خارجي يلزمه به، وذلك مثل ما لدى الأفراد من ودائع وحسابات ادخارية وكذلك الادخار عن طريق شراء شهادات الاستثمار بأنواعها، ووسائل الادخار الاختياري متعددة نذكر منها:

1- الودائع:

تتميز بكونها دائما تحت تصرف صاحبها كلما احتاج إليها، وتمكن له السحب كما شاء ودون أي إشعار مسبق ولا يحق للبنك وضع قيود أمام أصحابها أثناء السحب ولا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الحصول على الفوائد، على الرغم من أن البنك بإمكانه استعمال هذه الودائع في منح قروض استثمارية.

2- الحسابات الجارية:

يستخدمها الفرد لتكوين حصيلة ادخارية تحقق أهدافا معينة له، وتتنوع هذه الحسابات بما يتفق واتجاهات الفرد نفسه فقد تمت هذه الحسابات عن طريق الأجهزة الادخارية، وبالتالي فالأفراد يتحصلون على فوائد تعتبر توظيفا حقيقيا للأصول المدخرة كما أنها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقوم بها الدولة

3- الأسهم والسندات:

الأسهم عبارة عن أوراق مالية ملكية صاحبها لجزء من رأسمال المؤسسة التي أصدرته وتعتبر الأسهم من الأوراق المالية المتداولة في بورصة القيم المنقولة.

4- شركه التأمين على الحياة:

أن شركات التأمين على الحياة وسيلة يلجأ إليها الأفراد للادخار، فالفرد المؤمن في هذه الشركات يلتزم بدفع أقساط محددة يتفق عليها على حسب جداول تضعها هذه الشركات على أن يتم إيداع هذه الأقساط في مواعيدها المقررة التي يتفق عليها، وبصفة منتظمة طوال مدة التأمين في مقابل الحصول على حصيلة مالية

[1] أحمد سلامي، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014/ 2015، ص، ص 18، 22.

معينة يتفق عليها في حالة حصول أخطار معينة يكون متفق عليها كالعجز أو الوفاة...الخ، وهذه الشركات لن تتحمل التعويض عن الأخطار لكنها لا تدفع كل المبالغ المدخر لأصحابها في حالة مطالبة الفرد بتصفية مبالغ تأمينه، ولذلك فعلى المدخر لدى شركات التأمين على الحياة يواظب عادة على الادخار ضمانا للحصول على الحصيلة التي يستهدفها من تأمينه.[1]

المطلب الرابع: مصادر الادخار

إن الحاجة إلى الإنفاق الاستثماري يمكن إشباعها بالمساهمة المعتبرة للادخار المتكون من ثلاث أعوان اقتصاديين، حيث تتمثل هذه الأعوان في العائلات، المؤسسات (العامة والخاصة) والدولة حيث نجد أن كل من الفئة الأولى والثانية من الادخار تشكل ما يصطلح عليه الادخار الخاص ويوجد مصدرين أساسيين للادخار وهما:

أولا- المصادر الداخلية (الادخار المحلي)

يعتبر الادخار المحلي مصدرا تمويليا هاما في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء يجنب اللجوء إلى مصادر الدخل الخارجي ذات الأعباء المالية المعتبرة والمكلفة، ويضم الادخار المحلي كلا من ادخار القطاع العائلي ادخار قطاع الأعمال والادخار الحكومي وتتمثل في:

1- ادخار القطاع العائلي:

تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح – أي الدخل بعد تسديد الضرائب – وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة كما تعتبر مدخرات القطاع الداخلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة، كما يعتبر هذا الادخار نسبة هامة من الادخار المحلي والمتكون مما يلي:

- المدخرات التقاعدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي أنشأتها الهيئات والمؤسسات وتتميز هذه المدخرات بالإلزامية والاستقرار.
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة للأفراد والتي يحتفظ بها في صورة نقود أو كأصول أخرى، كالحلي والمجوهرات أو على شكل ودائع ادخارية لدى صناديق التوفير والاحتياط والبنوك التجارية.
- سداد الديون ومقابلة التزامات أخرى.

2- ادخار قطاع الأعمال (المؤسسات):

يقصد بادخار قطاع الأعمال كل ما تخصصه مختلف المؤسسات وشركات الزراعية والصناعية والتجارية أو ذات طابع خدماتي، سواء كانت ذات طابع عمومي أو خاصة من أرباحها، وهذا في زيادة الاستثمار في

[1] موخاس زناقي، أثر الادخار في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر ما بين (1980- 2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، نقود بنوك ومالية دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب لعين تموشنت، الجزائر، 2216/ 2017، ص 16، 17.

القطاع نفسه، أو على مستوى قطاعات أخرى منتجة ويتحدد حجم ادخار هذا القطاع على الأرباح المحققة وعلى سياسة التوزيع المتبعة، فكلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة وغير منظمة يترتب عنها زيادة في الادخار لهذه المؤسسات وهذا في فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى انخفاض في فترات الكساد والركود الاقتصادي.

3- الادخار الحكومي:

يشمل القطاع الحكومي جميع الهيئات الحكومية التي تقوم بمختلف أنواع النشاطات كالإدارة والتعليم والأمن والخدمات الصحية، إن وظيفة الحكومة في هذا القطاع هي القيام بتنظيم الخدمات ذات النفع العام والقيام بالإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في الدول وتدخل ضمن هذا القطاع أيضا مؤسسات التأمينات والمعاشات.[1]

ثانيا- المصادر الخارجية (الادخار الخارجي)

لقد تطرقنا سلفا إلى مصادر الادخار المحلي (الادخار العائلي وادخار المؤسسات والادخار الحكومي) وعلى عكس ذلك يوجد مصدر أخر يتمثل في ادخار خارجي وهو مكمل ولا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للادخار المحلي ويشمل ما يلي:

1- الادخار الرسمي:

يتمثل في شكل قروض تنازلية وفنية يسمى بمساعدات التنمية الرسمية، أي بمعنى أنها تتوفر إما على شكل منح أو قروض ذات سعر فائدة منخفضة وفترة دفع طويلة.

2- الادخار الخاص:

يتمثل في الاستثمار المباشر، الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، قروض المصارف التجارية لحكومات الدول، الائتمان التصديري الذي توفره الشركة المصدرة لدول المستوردة كطريق لدعم المجتمعات بتقديمها لدول المستوردة.[2]

[1] سويسي وهيبة، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/ 2015، ص، ص 09، 13.

[2] مفلاح حسيبة، أثر الوساطة المالية على تعبئة الادخار في الجزائر- دراسة تحليلية استشرافية- اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتورة الثور الثالث، تحليل اقتصادي واستشرافي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر03، 2019/ 2020، ص 29.

المبحث الثاني: الادخار في النظريات الاقتصادية

عرفت الأحداث التاريخية ظهور مدارس واتجاهات اقتصادية، حيث جاءت في مراحل تاريخية معينة، وبالاعتبار أن الادخار أحد أهم الظواهر الاقتصادية فإنه لقي اهتماما من طرف الاقتصاديين، وتطرقوا له كل حسب وجهة نظره وقد كانت هناك اختلافات في تفسير ظاهرة الادخار بين مختلف المدارس والنظريات الاقتصادية وتوصلوا إلى وضعية رياضية مختلفة لدالة الادخار، وحاولنا في هذا المبحث إلقاء الضوء على هذه النظريات وكيفية تفسير الادخار.

المطلب الأول: الادخار في النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم ما جاءت به هاتين النظريتين وإبراز وجهة نظر الكلاسيك نحو الادخار.

أولا- النظرية الكلاسيكية

يقصد بالنظرية الكلاسيكية مجموعة الأفكار الاقتصادية التي قدمها بعض الاقتصاديين، وهذا منذ إصدار "ادم سميث " كتابه الشهير" ثروة الأمم" إلى أن نشر كتاب النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقد، وهذا في سنة 1936 من طرف "جون مينارد كنز"، وقد شملت معظم آراء الاقتصاديين الكلاسيك المحدثين "مارشال" و"بيفو" .[1]

✓ الادخار في النظرية الكلاسيكية:

يرى لكلاسيك أن الادخار يتحدد بمعدل الفائدة الذي يعرف على أنها "نسبة مبلغ معين من العملة" وما يمكن الحصول عليه إذا أودعناه لفترة معينة، وكلما ارتفعت تلك النسبة زاد إقبال الأفراد على الادخار على حساب الاستهلاك ويكون ابتداء من مستوى معين من الدخل ولهذا قام الاقتصاديون الكلاسيك بتبرير معدل الفائدة للتعويض عن الامتناع وانتظار الاستهلاك.

كما برروا الأجر كتعويض عن الجهد، ولهذا يبقى معدل الفائدة هو المحدد الرئيسي لقرارات الاستهلاك والادخار وبفعل هذا المعدل يحول الادخار أوتوماتيكيا للاستثمار وهو يعتبر جانبا أساسيا في البناء الكلاسيكي، وبهذا يتم اتجاه الأفراد إلى الادخار أو الاستثمار عن طريق معدل الفائدة، كما افترض الكلاسيكيون أن حجم الدخل الوطني ثابت سيحقق حالة الاستخدام التام بصورة معتادة فعند ادخار الأفراد تنقص الاستهلاكية لكن المبالغ المدخرة تمكن استثمارها وذلك بأخذ العمال من القطاع الاستهلاكي وتشغيلهم في القطاع الاستثماري فهنا حجم الدخل ثابت وفكره الاستخدام التام محققة.[2]

[1] ميدون إلياس، الادخار بين أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي والنظريات الوضعية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، 2020، ص 82.

[2] سويسي وهيبة، مرجع سابق، ص، ص 15، 16.

ثانيا- النظرية النيو كلاسيكية

لقد تناول الكثير من المفكرين الاقتصاديين للمدرسة النيوكلاسيكية لفكرة معدل الفائدة حيث أنهم أعطوا لهذه الأخيرة مكانة مرموقة في التأثير على الادخار بل والاستثمار ونذكر منهم:

• عرف " مارشال " الفائدة بأنها الثمن الذي يدفع لاستخدام رأس المال في أية سوق ويميل إلى مستوى التوازن حيث أن الطلب الكلي على رأس المال في هذا السوق عند سريان هذا السعر يصبح معادل للكمية المعروضة.

• كما يرى "والراس" أن لكل سعر فائدة محتمل ما يقابله من مدخرات للأفراد وكذلك ما يقابله من استثمارات في أصول جديدة، وسعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار والاستثمار الكلي.

وهكذا وفي ظل فروض المدرسة الكلاسيكية وأهمها كما ذكرنا سابقا التشغيل الكامل وثبات مستوى الدخل، علاوة على ذلك اعتبر الكلاسيك أن سعر الفائدة تكفل ليس فقط تحديد مستوى الادخار والاستثمار بل والتعادل المستمر بينهما.[1]

المطلب الثاني: نظرية الدخل المطلق ونظرية الدخل النسبي

سوف نقوم في هذا المطلب التعرض إلى أهم ما جاءت به هذه النظريات.

أولا- نظرية الدخل المطلق

إن الحديث عن الادخار أو الاستهلاك يكاد يكون الحديث الشيء نفسه، ذلك أن العوامل التي تحدد الاستهلاك تحدد في نفس الوقت الادخار، إلا أن الدخل الشخصي المتاح يعتبر المحدد الرئيسي للادخار الشخصي.

ربطت النظرية الكنزية إذن الادخار بالقدرة عليه، وذلك يتبع مستوى الدخل لا سعر الفائدة، فتكون ظاهرة الادخار حاصلة في المجتمعات ذات الدخل العالي، والدراسات قد أثبتت أن الميل للاستهلاك يرتفع لدى الطبقات منخفضة الدخل، مما يجعل الميل للادخار ضعيفا.

ويعتبر "كينز" أن الاستهلاك أهم من الادخار، لأن هذا الأخير ما هو إلا الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك. "كينز" لم يرى في الادخار إلا عاملا ضارا، ذلك أنه عنصر انكماشي يقلل الطلب على السلع. وهذا الأخير يؤدي إلى نقص حجم ما ينتجه المنظمون، ومن ثم نقص حجم التشغيل، وبالتالي الوصول إلى البطالة.[2]

[1] سويسي وهيبة، مرجع سابق، ص، ص 16، 17.

[2] عمران سليمان، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة (1990- 2014)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم لبواقي، الجزائر، 2015/ 2016، ص14.

وقد ركزت هذه النظرية على أهمية الزيادة في الطلب على سلع الاستثمار بإنقاص الادخار، وأنه لكي يتحقق التشغيل التام، لابد أن يوجد طلب استثمار مساوي للادخار الذي يحققه الاقتصاد كله، عند مستوى التشغيل التام، وأن يتم تحويل جزء من الادخار إلى الاستثمار.

افترض "كينز" أن متوسط الاستهلاك يتناقص بينما يتزايد متوسط الادخار مع زيادة الدخل، ويتكون الدخل المتاح من عنصريين أساسيين هما الاستهلاك والادخار.[1]

ثانيا- نظرية الدخل النسبي

يرى صاحب هذا الافتراض، أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد تبعا للمحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة، فاستهلاك العائلة يزداد إذا تجاوزت عائلات غنية كما إذا جاورت عائلات فقيرة، إذ أن النمط الاستهلاكي للعائلة سوف يتأثر بالنمط الاستهلاكي لجيرانها حرصا منها على الإبقاء على وضع أو مركز اجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه، وطبقا لهذا الافتراض، لا يتحدد الإنفاق الاستهلاكي بالدخل المطلق فقط، وإنما بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه الأسرة.

إذا كان دخل أحد الأفراد أعلى من متوسط الدخل في المجتمع، فإنه سوف ينفق نسبة أقل من دخله لكي يحافظ على مستوى استهلاكه متوافقا مع نمط الاستهلاك في المجتمع، والسبب في ذلك أن هذا الشخص يشعر بالطمأنينة والارتياح إذا كان استهلاكه أقل من استهلاك الآخرين لذى ربما سيرفعه، وهكذا فإن الفرد وفقا لهذه النظرية لا يهتم بمستوى الاستهلاك المطلق وإنما يهتم بمستوى الاستهلاك النسبي، أي مستوى الاستهلاك مقارنة بمتوسط استهلاك المجتمع الذي يعيش حوله.

طبقا للاقتصادي "دوز نبري"، يحاول الأفراد الإبقاء على مستوى معين من المعيشة، فمستوى الاستهلاك الجاري في نظره لا يتوقف فقط على الدخل الجاري سواء كان مطلقا أو نسبيا، وإنما يتوقف أيضا على مستوى الاستهلاك الذي تم الوصول إليه، في الفترات القليلة الماضية، السبب في ذلك أنه من الصعب بالنسبة لإحدى الأسر تخفيض مستوى الاستهلاك الذي وصلت إليه، ولكن من السهل علينا تخفيض نسبة ما يتم ادخاره في أي فترة، من أجل الحفاظ على مستوى الاستهلاك الذي اعتادت عليه الأسر وهذا ما يسمى بأثر الموقف.[2]

تقوم هذه النظرية على فرض أساسي وضعه "دوز نبري" قوامه أن الجزء من دخل الأسرة المتخصص للإنفاق الاستهلاكي متوقف على دخل تلك الأسرة مقارنة مع دخول الأسرة المجاورة أو التي تماثيلها وليس على أساس الدخل المطلق لها كذالك فإن العلاقة الأساسية بين الدخل والادخار هي علاقة تناسبية أي أن الأفراد يميلون إلى استهلاك أو ادخار نسبة ثابتة من دخولهم.[3]

[1] أحمد سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر (1970- 2005)، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص 131.

[2] أحمد سلامي، محمد شيخي، مرجع سابق، ص 131، 132.

[3] عمران سليمان، مرجع سابق، ص 14، 15.

المطلب الثالث: نظرية الدخل الدائم ونظرية دورة الحياة

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على ما جاءت به نظرية الدخل الدائم ثم نظرية دورة الحياة:

أولا- نظرية الدخل الدائم

قام "فريدمان" سنة1957 بتفسير نظريته ومدى اختلافها مع النظريات الأخرى، حيث رأى أن نظريتا الدخل المطلق والدخل النسبي، قامتا على مفهوم الدخل الجاري كأساس لدراسة العلاقة بين الدخل والاستهلاك، وبالتالي الادخار، وكما سبق فقد وجد "كينز" أن الجزء من دخل الأسرة الذي يخصص الاستهلاك، إنما يتوقف على مستوى المطلق لهذا الدخل، في حين أن نظرية الدخل النسبي وجدت أن هذا الجزء، إنما يتوقف على مستوى دخل تلك الأسرة بالنسبة لدخول الأسر المجاورة لها، والتي تماثلها على مقياس الدخل ويرى "فريدمان" أن الدالة الأساسية للاستهلاك وبالتالي الادخار هي دالة تناسبية، مثله في ذلك مثل "دوز نبري" إلا أنه يجد أن هذه الدالة ليست علاقة بين الدخل الجاري والاستهلاك الجاري الذي أشار إليها "كينز"، ولكن العلاقة بين ما أسماه بالدخل الدائم والاستهلاك الدائم حيث تقوم نظرية الدخل الدائم على فرد أساسي وهو أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم.

يشير الدخل الدائم إلى متوسط الدخل الذي يتوقع المستهلك الحصول عليه في المستقبل نتيجة استغلال عناصر ثروته، سواء كانت ثروة بشرية أو ثروة مادية، فالفرد يحصل على الأجل من استغلاله لمهاراته وخبراته والتي تمثل ثروته البشرية، ويحصل على فوائد أو أرباح من رأس ماله المستثمرة في أسهم وسندات أو ودائع أو أصول مادية، وفقا لذلك فإن الدخل الدائم مفهوم طويل الأجل، لأنه يتحدد بعناصر الثروة التي تتكون عبر فترة طويلة من الزمن نسبة ويقاس الدخل الدائم كمتوسط للدخل المتولد من الثروة عبر عدد من السنوات السابقة والسنة الحالية، أما عن الدخل الجاري فهو يشير إلى الدخل المحقق خلال الفترة الحالية، لدى فهو يعتبر مفهوم قصير الأجل وقد فرض "فريدمان" أن الدخل الدائم يعتمد على ثلاث عناصر أساسية وهي:

1- الدخل الجاري: يحتوي على عنصرين أحدهما دائم ويسمى الدخل الدائم وأحدهما مؤقت ويسمى الدخل المؤقت، هذا الأخير لا يتصف باستمرارية وهو إما أن يكون موجبا أو سالبا، فعل سبيل المثال إذا ارتفعت الأسعار السوقية للأسهم فجأة، فإن الربح الرأسمالي المحقق من بيعها يعتبر دخلا مؤقتا موجبا وفي حالة انخفاض الأسعار نعتبره دخلا مؤقتا سالبا.

2- توضيح فروض نظرية الدخل الدائم وعلاقة عناصرها ببعضها البعض:

- الدخل الدائم = معدل الفائدة × الثروة الشخصية (بشرية + مادية).
- الاستهلاك الدائم = نسبه ثابتة × الدخل الدائم.

3- افترض "فريدمان" أنه ليس هناك علاقة بين :

- الدخل المؤقت والدخل الدائم.

- الاستهلاك المؤقت والاستهلاك الدائم.
- الدخل المؤقت والاستهلاك المؤقت.[1]

يعتبر "فريدمان" أن استهلاك الأسر لا يتعلق مباشرة بدخلها الجاري ولكن بدخلها الدائم أي بدخلها على المدى الطويل، الفرق بين الدخل والدخل الدائم يمثل الدخل العابر الذي لا يؤثر بتغيراته على الاستهلاك.[2]

ثانيا- نظرية دورة الحياة

لقد اقترحت هذه النظرية من قبل "فرانكو مود يغلياني" عام1963، وعلى النقيض من دالة الاستهلاك الكنزية التي تربط بين الاستهلاك في فترة معينة بمستوى الدخل في نفس الفترة، فإن نظرية دورة الحياة ترى أن سلوك الأفراد يتصف بأنهم يخططون لمستوى استهلاكهم وادخارهم على مدار فترة زمنية طويلة، بحيث يتحقق لهم أفضل توزيع ممكن للاستهلاك خلال فترة حياتهم التي يمكن تقسيمها إلى فترة النشاط وفترة اللانشاط وفترة التقاعد، وهذه النظرية ترى أن الأفراد يدخرون أساسا لتمويل تقاعدهم، وفي الأبيات الاقتصادية، فإن نموذج دورة الحياة هو الأكثر استخداما من قبل أولئك الذين يدرسون سلوك المستهلكين حتى لو كان صحيحا أن نماذج نظرية أخرى تعرف نفس الاستخدام الواسع وقد أظهرت هذه النظرية أهمية بعض العوامل التي تؤثر في الادخار والتي لم يتناولها التحليل الكنزي من قبل، مثل الهيكل العمري للسكان.

ففي نموذج "مود يغلياني" الاختلافات في العمر ونمو الإنتاجية يؤثران على معدلات الادخار والاستهلاك فإذا لم يكن هناك نمو في السكان ولا زيادة في الإنتاجية فلن يكون هناك ادخارا، لأن ما سيتم ادخاره من قبل السكان النشطاء سيكون مساوي تماما مع ما يستهلكه المتقاعدون بعد أن ادخروا بنفس طريقة السكان النشطاء الحاليين وبالتالي هناك تأثير سلبي على الادخار من زاوية السكان المسنين من إجمالي عدد السكان. وتقوم هذه النظرية على افتراضات والمتمثل في:

1- افتراض أن الفرد يبدأ العمل في سن العشرين دون أن يكون له ثروة، وأن فترة العمل تستمر إلى سن 65 عاما، ثم يموت الفرد عندما يبلغ من العمر 80 عاما.

2- افتراض أن دخل الفرد ثابت خلال فترة النشاط، ثم يصبح معدوما عند بداية التقاعد.

3- افتراض أن الأفراد على درجة كبيرة من العقلانية وضبط النفس من أجل إعداد الحاجات الاستهلاكية للتقاعد، كما نفترض أن الادخار سيصبح سلبيا مع التقاعد، وبالتالي ستنخفض الموجودات بمعدل ثابت نسبيا إلى أن تصبح معدومة عند الموت.

4- افتراض أن المستهلكين مستقلين وأنانيين ولا يرغبون بترك الميراث.

[1] احمد سلامي، مرجع سابق، ص، ص 57، 58، 60.

[2] مرزوق فريدة، محاضرات في الاقتصاد النقدي والمالي المعمق، لطلبة السنة الثالثة ليسانس، اقتصاد نقدي وبنكي، 2017/ 2018، ص، ص 67، 68.

5- افتراض أن سلوك الادخار للفرد يعتمد على عمره أو على وضعه بالنسبة لدورة الحياة، وهذا التأثير للعمر يهدف مباشرة إلى الحفاظ على الاستقرار في المستوى الاستهلاكي إلى حد ما عبر الزمن.

6- عدم وجود سعر الفائدة على المدخرات.

اعتمادا على هذه الافتراضات التي تقوم على درجة كبيرة من التأكد سواء بشأن مستوى الدخل أو عمر الأفراد، فإننا نستطيع القول بأنه عند أي نقطة زمنية، يوجد في المجتمع ثلاث من العمر، والنظرية تنص على أن استهلاك الشخص وادخاره يختلف خلال فترات عمره، حيث نجد أن فترة شبابه تتميز باستهلاك كبير وربما يفوق استهلاكه لدخل المتحصل عليه في بعض الأحيان فيلجأ إلى الاقتراض، أما في فترة متوسط العمر، فإن ادخاره يصبح أكثر من استهلاكه، وهذا محاولة منه للمحافظة على نفس مستوى الاستهلاك، لأن هذه المدخرات سوف تكون دخله الوحيد بعد تقاعده إلى أن يموت.

بشكل عام، فإن الفرد يستهلك أقل من دخله خلال فترة النشاط، حيث تتراكم الثروة التي سيستهلكها تماما خلال فترة تقاعده لدى فإن هناك ادخار، ثم عدم ادخاره، ويبلغ الثروة ذروتها عند وقت التقاعد والتي يدعوها " مود يغلياني" وبعده "هارود " سنام الادخار.

أي أن العائلات تستطيع تقرير مخططات استهلاكية بالاعتماد دخلها الجاري إلى جانب ما تتصوره من تطور مستويات الدخول اللاحقة طوال مدة حياتها فإنه يمكن القول بأنها نظرية مثالية إلى حد بعيد وقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات من أهمها:

- أنها تتكون من متغيرات مختلفة يصعب قياسها، خاصة فيما يتعلق بالدخل المتوقع في المستقبل.
- افتراض وجود درجة غير معقولة من العقلانية لدى المستهلكين والمدخرين، حيث تفترض أنه يمكنها لتنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق، وهذا بطبيعة الحال صعب جدا.
- غياب الموازنة بين الاستهلاك والادخار في فترة التقاعد، ففي الواقع هذه النظرية تشير بأن الأفراد يشكلون ذمة مالية خلال فترة النشاط فقط، والتي تعينهم خلال فترة التقاعد ومع ذلك فقد وجد poterba سنة 1994 أن متوسط معدل ادخار الأسر في كبير من البلدان، بقي إيجابيا خلال فترة التقاعد، ففي فرنسا معدل ادخار الأسر للتقاعد بالنسبة للأشخاص الذين أعمارهم 70 سنة فما فوق مرتفع نحو 26.5%، وبشكل ملحوظ، وهو على قدم المساواة إلى حد كبير مع معدل ادخار الأسر التي تقترب من سن التقاعد، الذي هو بين 50 و 59 سنة 25.1%، وأعلى معدل ادخار الأسرة التي تزاول النشاط من فئة العمر 30 إلى 39 سنة 8.5%، ومن فئة العمر 40 إلى 49 سنه 16.5%، وقد أصبح الانتقال إلى التقاعد بالنسبة للأجيال الجديدة من المتقاعدين يشهد تراكما إيجابيا بمعنى أن عدم الادخار لنموذج دورة الحياة لم يعد معنويا، والمنطق هو أن الانتقال إلى التقاعد ليكون مصحوبا بانخفاض الثروة.

وبالرغم من هذه الانتقادات لهذه النظرية فإنها تتضمن تفسيرات اقتصادية كلية لأثر معدل نمو السكان في النسبة الكلية للادخار على الدخل، حيث أنها تبين بأنه كلما كان معدل نمو السكان أسرع كلما كان معدل

الادخار الكلي أكبر، وهذا لأن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى زيادة عدد العائلات التي ستدخر من أجل المحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد.[1]

[1] احمد سلامي، مرجع سابق، ص، ص 61، 64.

المبحث الثالث: علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية

الادخار كمتغير اقتصادي يرتبط ويتأثر بباقي المتغيرات الاقتصادية، وفي هذا المبحث سوف نلقي الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية، مبرزين بذلك صيغة العلاقة التي تربط بينهما وبين الادخار.

المطلب الأول: العلاقة بين الادخار والاستثمار

العلاقة التي تربط الاستثمار والادخار تختلف في النظريات الاقتصادية كل حسب رأيه، حيث يتم توضيحها في ما يلي:

أولا- مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار بأنه الإضافة والتجديدات في رأس المال القائم في المجتمع، ويشمل تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون. ومؤخرا لم يعد مفهوم الاستثمار يقتصر على السلع الرأسمالية بل يشمل الاستثمار في رأس المال البشري. وبذلك يتضمن الاستثمار في المباني غير السكنية، الطرق والجسور، والآلات، الاستثمار في الصحة والتعليم.[1]

ويمكن تعريف الاستثمار بشكل مبسط على النحو التالي:

- الاستثمار عبارة عن التضحية باستهلاك حالي مؤكد في مقابل استهلاك أكبر في المستقبل ولكنه غير مؤكد.
- الاستثمار عبارة عن تضحية بقيم (مبالغ) حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل.[2]

ثانيا- العلاقة بين الادخار والاستثمار

يلاحظ الفكر الكلاسيكي إتفاق مع الفكر الكينزي في تعادل الادخار مع الاستثمار، إلا أن هذا التعادل يتحقق وفقا للفكر الأول بفعل مرونة سعر الفائدة انطلاقا من التسليم بالضرورة التوازن التلقائي في الاقتصاد، أما وفقا للفكر الثاني فإن التعادل يكون ضروريا انطلاقا من تعريفات "كينز" للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة في العنصرين.[3]

أخذ "كارل ماكس" علاقة الادخار بالاستثمار برفضه لنظرية قانون (ساي) بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التزامن بين خطط القطاع العائلية فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال فيما يتعلق بالاستثمار، فبينما كان الكلاسيك يعتقدون بأن زيادة الادخار يترتب عليها زيادة في الاستثمارات المقدمة

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار صفاء لنشر وتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص 217.

[2] السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، 2010، ص 25.

[3] بن سعدة بلول، دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (1980- 2016)، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 01، 2020، ص 173.

من رجال الأعمال، فإن النظرية الماركسية تقول بأن زيادة الادخار أكثر معناه الاستهلاك أقل وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة.[1]

المطلب الثاني: العلاقة بين الادخار والاستهلاك

يتأثر الادخار بعمليات الاستهلاك حيث يعتبر منافسا له، ويتم توضيح أكثر في ما يلي:

أولا- مفهوم الاستهلاك

هو إشباع الحاجات والنقطة النهائية وهدف النشاط الإنتاجي لأي مجتمع، وينقسم الاستهلاك إلى فردي وإنتاجي، الاستهلاك الفردي يلبي حاجات الناس خارج حدود الإنتاج، أما الاستهلاك الإنتاجي فهو استخدام المنتوجات بهدف إعادة إنتاج وتوسيع إنتاج عوامل إنتاج، لأهداف استثمارية.[2]

يعرف الاستهلاك على أنه «الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك»، وبما أن الاستهلاك هو جزء مستقطع من الدخل المتاح لتصرف فإنه بلا شك سيتبقى جزء أخر من الدخل يمكن تعريفه بالادخار والذي يمكن أن يكون ادخار نقدي على شكل مبالغ مالية أو ادخار حقيقي يكون على شكل استثمار.[3]

ثانيا- العلاقة بين الادخار والاستهلاك

يعتبر الاستهلاك مفهوما منافسا للادخار، الذي يُعد نوعا من التنازل المؤقت عن جزء من الاستهلاك الحالي لصالح فترات مستقبلية أكثر إلحاحا. ورغم تعارض المفهومين في المقصد والهدف فإنه ثمة طرقا وحلولا وسطا يمكن معها للمجتمعات أن تشبع رغباتها في الاستهلاك، مع تحقيق معدلات من الادخار، تمكنها من تحقيق معدلات نمو على مستوى الاقتصاد الكلي. فمن الممكن تقسيم الدخل إلى استهلاك وادخار، عبر موازنة معقولة بينهما، يمكن من خلالها الوصول إلى مستوى الإشباع المطلوب. ودالة الادخار مرتبطة مباشرة بدالة الاستهلاك فكلها نمى الاقتصاد فإن القدر من الدخل الذي لم يستخدم للأغراض الاستهلاكية- المدخرات الشخصية لمستلمي الدخل- يمكن أن يتوقع نموا أيضا.

وتتوقف السرعة التي تنمو بها المدخرات على نفس المجموعة من العوامل التي تأثر على مستوى الإنفاق الاستهلاكي. كما تمثل نسبة الادخار التي تزيد عند نمو الدخل؛ الميل الحدي للادخار ، وحيث أن كل زيادة في الدخل سوف تخصص إما للاستهلاك أو الادخار، فإن مجموع النسبة التي ادخرت النسبة التي استهلكت- الميل الحدي للاستهلاك- يكون مساويا للواحد الصحيح، وهذا ما يدل على العلاقة المكملة بين الادخار

[1] عمران سليمان، مرجع سبق ذكره، ص، ص 29، 30.

[2] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط1، دار أسامة لنشر وتوزيع، عمان- لأردن، ص، ص 10، 11.

[3] محمود الوادي، ابراهيم خريس، نضال حواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007، ص 225.

والاستهلاك. كما يمكن القول أن ترشيد الاستهلاك يُمَكن في تكوين الادخار، الذي يُعاد استثماره واستغلاله في إقامة مشروعات إنتاجية جديدة، تسهم في زيادة ثروة الأمم وتؤدي إلى رخائها.

وهكذا فإن سياسة الاستهلاك وسياسة الادخار المستخدم في الاستثمار لا تزيحان أبدا بعضهما البعض، لأنه ليس هناك ما يمنع من زيادة الاستثمار، وبهذا تتضح العلاقة بين الاستهلاك من ناحية والادخار من ناحية أخرى، فكلاهما أصلهما الدخل؛ فما ينفق على الحاجات الحالي استهلاك وما ينفق على الحاجات المستقبلية الإنتاجية فهو ادخار بقصد استثمار وحيث أن المدخرات المتراكمة تشكل عناصر مؤكدة من إجمالي الموارد التي ستتوافر في المستقبل، فهي توفر ضمان لحد أدنى مؤكدة من الاستهلاك في الفترة المقبلة. كما أن تأثير الاستهلاك في الادخار هو أشد وأقوى من تأثير الدخل فيه، حيث أن القدرة على التحكم في رفع الدخل قد لا تكون بقدر ما تتاح القدرة على ترشيد الاستهلاك، لأن عوامل الترشيد محكومة وليست حاكمة.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين الادخار والاكتناز

قد يقتضي البحث التمييز بين نوعين من الجزء الذي يتم تجنيبه عن الإنفاق الاستهلاكي، أي بينما يعتبر ادخارا بالمفهوم الاقتصادي، وهو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك ويكون قابلا للتحويل إلى رأس مال عيني، وبين ما يتم الاحتفاظ به – بعيدا عن الاستهلاك والاستثمار– في شكل نقود سائلة أو معادن نفسية أو أصول على درجة كبيرة من السيولة، وهو ما يعرف بالاكتناز، ويشكل الاكتناز جزءا من الثروة المعطلة التي لا تفيد الاقتصاد الوطني فغالبا ما نجد حجمه معتبرا في البلدان النامية، لذى فإن الاكتناز، وإن كان يشترك مع الادخار في كونهما يمثلان جزءا من الدخل يتم تجنيبه عن الاستهلاك، إلا أن الادخار يختلف عن الاكتناز في أن ما يتم ادخاره يوجه للاستثمار باستخدامه في العمليات الإنتاجية المباشرة، من قبل الأفراد والمدخرين أو بصورة غير مباشرة عن طريق عرضه في سوق رأس المال، وبالتالي فإن ما يدخر يحقق دخلا لصاحبه. بينما تقتصر عملية الاكتناز على مجرد الاحتفاظ بذلك الجزء بعيدا عن عمليتي الاستهلاك والاستثمار على حد سواء، في صورة نقود سائلة أو أصول أخرى، دون الحصول على أي فائدة أو ربح لمالكها أو للمجتمع. وعليه فإن أهم ما يميز الادخار عن الاكتناز أن الادخار يعرض في سوق رأس المال، ويكون له قابلية التحول إلى رأس مال عيني، أما الاكتناز ولو أنه يتشابه مع الادخار، في كونه جزءا من الدخل لم ينفق على الاستهلاك، إلا أنه لا يعرض في سوق المال بل يحتفظ به الأفراد في شكل نقدي، وبالتالي يمثل تسربا من دورة الدخل القومي ومن هنا يتبين لنا العلاقة الجوهرية بين كل من المصطلحين الادخار والاكتناز.[2]

[1] أحمد سلامي، مرجع سابق، ص، ص 27، 28.

[2] خلادي إيمان نور اليقين، مرجع سابق، ص، ص 72، 73.

المطلب الرابع: العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يعني التغير بالزيادة المتواصلة في الناتج الوطني بصفة عامة، وفي نصيب الفرد من هذا الناتج بصفة خاصة، أما الادخار فيتمثل في الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي والموجه نحو الاستثمار وتكوين رؤوس الأموال والذي يخضع لمحددات منها النمو في معدل نمو الدخل الحقيقي وبالتالي النمو الاقتصادي، فالعلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي تتمثل في العلاقة الطردية، فكلما زادت معدلات الادخار الذي يوجه بدوره إلى الاستثمار هذا يؤدي إلى حدوث زيادة في معدل النمو الاقتصادي لذلك على السلطات من أجل إنعاش النمو الاقتصادي، أن تسعى جاهدة إلى وضع سياسات مصرفية ومالية فعالة ومرنة من أجل تشجيع الأفراد على الادخار والقضاء على ظاهرة الاكتناز وجعلها داخل الدورة الاقتصادية في شكل مدخرات طويلة ومتوسطة الأجل لتحقيق النمو وإعادة استقرار وتوازن الاقتصاد.[1]

[1] زراري حليمة، سهلي عزيزة، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر ونيجيريا (١٩٨١– ٢٠١٨)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ٢٠٢٠/ ٢٠٢١، ص 14.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للادخار فالمبحث الأول قد أوضح لنا بأن الادخار ظاهرة قديمة توالت عبر المدارس الاقتصادية، وله أنواع متمثلة في الادخار الاختياري الذي يقوم به الأفراد برغبتهم الخاصة دون إجبار أو تدخل من أحد، كما يقوم به قطاع الأعمال الخاص، وهناك ادخار إجباري التي تقوم به الدولة، ومن أهم مصادره الادخار المحلي والادخار الأجنبي أما الادخار المحلي فيتكون من مدخرات كل من قطاع (الأعمال، العائلي، الحكومي)، أما الادخار الخارجي أو الأجنبي فهو مكمل للادخار المحلي ويشمل الادخار الرسمي والادخار الخاص.

وتم تسليط الضوء في المبحث الثاني على الادخار في النظريات الاقتصادية ففي النظرية الكلاسيكية يعتبر سعر الفائدة هو محدد للادخار وتأتي مخالفة "كينز" لتعتبر أن الدخل المحدد الأساسي للادخار، وبعد هذه النظرية ظهرت عدة نظريات ومن أهمها نظرية الدخل النسبي "لدوز نمبري" الذي يعتقد أن العلاقة بين الدخل والادخار هي علاقة تناسبية ونظرية الدخل الدائم لفريدمان، كما ظهرت نظريات أخرى مثل نظرية دورة الحياة ونظرية الدخل المطلق وكلها تناولت الادخار حسب نظرتها إليه.

كما رأينا كذلك في المبحث الثالث علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية فوجدنا أن العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي هي علاقة طردية، كما أن العلاقة بين الادخار والاستثمار هي علاقة مزدوجة حسب الفكر الكلاسيكي والكينزي أي تعادل الادخار مع الاستثمار، أما العلاقة بين الادخار والاستهلاك هي علاقة تكامل فكلهما أصلهما الدخل، وقد أشرنا إلى الاكتناز على أنه ادخار لكنه مجمد وغير منتج.

الفصل الثاني
المقاربة النظرية لنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المواضيع الهامة والحساسة لأي سياسة اقتصادية كونه المرآة التي تعكس طريق سير الاقتصاد من ناحية، والمؤشر الذي يمكن من خلاله التعبير عن مستوى رفاهية الأفراد من ناحية أخرى، وتكتفي هنا الإشارة إلى أنه قد تم تصنيف دول العالم إلى عالم أول وثاني وثالث، كما جرى تصنيفه إلى دول متقدمة ودول نامية ودول أقل نموا، وعلى أساسه أيضا تقوم إحصاءات لحساب ما يعرف بالدخل الوطني للبلاد المختلفة، وبه يتم تحديد متوسط الدخل للفرد سنويا وذلك بناء على مفهوم التنمية التي يعتبر النمو الاقتصادي جزءا رئيسيا من مكوناتها، وكما نعلم فإن هناك محددات للنمو الاقتصادي ويأتي في مقدمتها الادخار كونه يشكل مصدرا هاما وفعال في تمويل الاستثمارات، فالنمو الاقتصادي فيه يتطلب إضافات مستمرة من رؤوس الأموال لتوظيفها في المشاريع التجارية والصناعية، هذه الإضافات التي تؤدي إلى تكوين الطاقات الإنتاجية والتي تؤدي إلى توليد الزيادة المرغوبة في الناتج الكلي كهدف مباشر للنمو الاقتصادي، وتتمثل مشكلة انخفاض المدخرات في البلدان النامية أهم العوامل التي تقف وراء انخفاض معدلات النمو الاقتصادي مما يدفعها للاعتماد على التمويل الخارجي للاستثمار وذلك أمر غير مرغوب فيه لماله من أثار سلبية على اقتصاد أي بلد بسبب الأعباء التي يتحملها، لذلك لمست معظم الدول أهمية المدخرات لإحداث دفعه قويه في النمو الاقتصادي ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار حيث تناولنا في هذا الفصل المفاهيم عامة للنمو الاقتصادي والتي تتمثل في:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي عنصر من العناصر الأساسية المكونة للتنمية، ويطلق الاقتصاديين تعبير النمو الاقتصادي على التطور الاقتصادي الذي يلحق بالدول الصناعية المتقدمة، فقد تطورت وتنوعت نظرياته من منظور تحليلي وتاريخي، ولكن قبل تناول هذه النظريات المختلفة سوف يتم التطرق لمفهوم النمو الاقتصادي والتنمية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي وذلك حسب وجهات نظر الاقتصاديين وكذا الظروف الاقتصادية السائدة في الفترة. ونذكر أهمها:

يشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخول، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك وبما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة ويتم التعبير عن النمو بالتغيير في الناتج المحلي، ويجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال ميزان المدفوعات.[1]

يتحقق النمو الاقتصادي حسب "عمر صخري" عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.[2]

كما يعني النمو الاقتصادي حدود زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسم على عدد السكان.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن النمو الاقتصادي يشتمل على العناصر التالية:

- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.
- أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد.

[1] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثر على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2012، ص 63.

[2] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 12.

[3] عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، ط1، الدار الجامعية مصر، 2003، ص 11.

المطلب الثاني: الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

قبل أن نتدرج إلى الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لابد أن نتطرق أولا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية.

أولا- التنمية الاقتصادية

توجد مفاهيم متنوعة قبلت في التنمية الاقتصادية تتراوح بين المفاهيم التقليدية والحديثة ونذكر البعض منها:

التنمية عبارة عن إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في تمويل دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمة من الأفراد.[1]

تعرف على أنها رفع مستوى الدخل القومي بزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، وهذا التعرف يشير إلى زيادة الدخل من خلال زيادة الإنتاج، أي هناك عملية إنتاجية حقيقية منشغلة بتحسين الإنتاجية مع وجود أساليب تكنولوجية حديثة.[2]

يعرفها البعض على أنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهياكل الاقتصادية.[3]

ثانيا- الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

البلدان النامية كانت عبارة عن مستعمرات تابعة للبلدان الأوروبية الغربية والتي لم تحرر معظمها إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحصل الكثير منها وبدرجات متفاوتة على الاستقلال السياسي والاقتصادي وعندما بدأت بناء اقتصادها واجهتها مشكلة التخلف الاقتصادي واتضح أمامها مدى إخلال أبنيتها الاقتصادية ومدى ضعف كميات وكفاءة العناصر الإنتاجية المستخدمة فالبلدان النامية تحاول جاهدة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وذلك عن طريق إحداث تغيرات جدرية في أبنيتها الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الكفاءة الإنتاجية للعناصر المتاحة.

---

[1] الهامل فطيمة الزهراء، يسي عبد الله، بوغرارة كنزة، أهمية الادخار العائلي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2021/ 2022، ص 08.

[2] نسرين بوعرعور، أثر الادخار على النمو دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1985/ 2019)، مذكرة نيل شهادة ماستر أكادمي، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2020- 2021، ص 17.

[3] خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2012/ 2013، ص 35.

ويعني النمو الاقتصادي زيادة الناتج القومي الصافي بينما تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك التغيرات الأساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فالتنمية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي والنمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية.

ومن الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية، فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان.

إن التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثلا عن طريق إحداث تغيرات جدرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة.[1]

حاول "ماديسون" التفرقة بين الاصطلاحين بالقول بأن، رفع مستويات الدخل يطلق عليه النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة في حين يسمى بالتنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة.

ويقدم "شومبيتر" تفرقة أكثر وضوحا يعرف التنمية بأنها إحداث تغيير مستمر وتلقائي في حالة السكون المستقر بحيث تحل أوضاع توازنية جديدة محل الأوضاع السابقة، أما النمو فهو يشير إلى تغيير تدريجي مطرد في الأجل الطويل في المعدلات الادخار والسكان.

ويرى "فريدمان" أن النمو يشير إلى توسع النظام في واحد أو أكثر من أبعاده دون إحداث تغير في هيكله، بينما تشير التنمية إلى عملية التحديث التي تقود إلى حدوث تحول هيكلي في النظم الاجتماعية.[2]

[1] اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط1، دار وائل لنشر، عمان– الأردن، 2004، ص 273.

[2] كبير مولود، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016/ 2017، ص 102.

ولتوضيح الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (10): الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
نمو تلقائي وحركة ألية	تحدث عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
يخضع لدورات الاقتصادية	لا تخضع لمثل هذ الدورات
يكون في الدول المتقدمة	تكون في الدول النامية
يحصل في ظل نظام السوق	تحدث في ظل تخطيط من قبل الدولة
لا يحدث تغيير في هياكل المجتمع والقطاعات الاقتصادية	تحدث تغيير في هياكل الاقتصادية
يرتبط بالنظريات الاقتصادية	ترتبط بسياسات واستراتيجيات اقتصادية

المصدر: بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي دراسة ميدانية وقياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، إدارة أعمال الموارد البشرية، قسم العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد ملحقة مغنية، الجزائر، 2015/ 2016، ص 53.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

هناك بعض العوامل يمكنها لعب دورا مهما في المحاولات الرامية لتحديد النمو الاقتصادي نجد منها:

أولا- كمية ونوعية الموارد البشرية

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي، ومعدل الدخل الحقيقي للفرد يساوي الناتج القومي الاجمالي قسمة عدد السكان.

وكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر، وبالتالي زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.

إن ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة، كلما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي لاستخدامها مؤشرا لقياس الكفاية لتخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاج العمل هي:

- مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.
- نسبه التعليم، المستوى الصحي والمهارة الصحية في العمل.
- كمية ونوعية الموارد الأولية المتوفرة.
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

إن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من معدل نمو الطاقة الإنتاجية وذلك بسبب ميل الأفراد إلى العمل لساعات قليلة وتفضيلهم العطل وكذلك تقاعدهم في سن مبكر.[1]

ثانيا– تراكم رأس المال

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية تعبئة المدخرات الوطنية من أجل زيادة الطاقات الإنتاجية، وذلك من خلال تكثيف الاستثمارات في مشروعات البنى التحتية التي من شأنها إعداد الاقتصاد الوطني للإقلاع وإقامة المشروعات الإنتاجية وتدعيم القدرات التصديرية للبلد، ويعتمد في تحقيق ذلك على مدى جدية سياسات الاقتصادية الهادفة إلى إعطاء أولوية في الإنفاق الحكومي الاستثماري على حسب الإنفاق الاستهلاكي.

ثالثا– التقدم التكنولوجي

أصبح التقدم التكنولوجي من أهم العوامل الدافعة للنمو الاقتصادي، فإذا كان هدف محو الأمية مازال يعتبر من أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار النامية، بينما استطاعت الدول المتقدمة تحقيق هذا الهدف منذ مدة طويلة، وبدأت تركز اهتماماتها على المعرفة، كذلك أسهم التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع التعامل التجاري الدولي وتسهيل تدفق رؤوس الأموال بين الدول والمؤسسات المالية، إضافة إلى اكتشاف وتطوير مواد وطرق جديدة في الادارة والتسويق وتطوير أساليب التعليم وتوسيع نطاقه وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة الانتاجية وتسريع عملية النمو الاقتصادي.[2]

رابعا– محددات أخرى

كما يوجد محددات أخرى للنمو الاقتصادي والمتمثل في:

1- الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه والغابات...وغيرها، فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وأن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليس بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف ويطور موارد طبيعة جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل.

2- التخصص والانتاج الواسع: إن مبدأ تخصص وتقسيم العمل الذي نادى عليه "ادم سميت" عام 1976 يعتبر مبدأ مهم في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى باقتصاد

[1] فراح غشام، منى مخلوف، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990– 2020)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2021/ 2022، ص 47، 48.

[2] عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 233.

تحسين الكفاءة الإنتاجية للعمل والحاجة لتقسيم العمل في المدن النامية لكون أقل وذلك لمحدودية حجم الأسواق.[1]

3- توفير البيئة المحفزة للنمو الاقتصادي: لا يتحقق النمو الاقتصادي من فراغ، وإنما يتطلب توفر مجموعة من العوامل المحفزة له كالاستقرار الاقتصادي، توفر البنى التحتية في مجال الاتصالات الحديثة، الأنظمة والقوانين الهادفة لتشجيع الاستثمارات، أجهزة ضريبية كفؤة ونزيهة وسياسات مالية ونقدية وتجارية منسجمة مع الأهداف الاقتصادية المعلنة من قبل الدولة، كما لابد من وجود إرادة سياسية ثابتة لإعطاء قوة دفع مستمرة لتحفيز النمو الاقتصادي.[2]

[1] فراح غشام، منى مخلوف، مرجع سابق، ص 48.

[2] عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص 233.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، وسوف نتعرض في هذا الفصل إلى النظريات التي ركزت على عملية النمو ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك ثم الكلاسيك المحدثون ثم نظرية النمو الكنزية ولتحقيق هذا الهدف سوف نتناول الموضوعات التالية:

- نظريه النمو الكلاسيكية.
- نظريه النمو النيوكلاسيكية.
- نظريه النمو الكنزية.

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "ادم سميث" "وريكاردو" "ومالثوس" وماركس" وغيرهم ولقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، الحرية الفردية في ممارسة النشاط.

أولا- ادم سميث

تمثل أراء ادم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر "سميث" بأن العمل مصدر ثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة، وقد اهتم "سميث" بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص وتحقيق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

فتقسيم العمل يولد وفرات خارجية وتحسن في المستوى التكنولوجيا وينجم عنها تخفيض في تكاليف الانتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، ولهذا فإن التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن.

ويؤكد "سميت" أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم على الارباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل.

ويعتقد "سميث" بأن التنمية الاقتصادية إذا بدأت تكون تدريجيا وتراكميا، لكنه تصور تدهور الرأسمالي بسبب في فناء الموارد وثبات عوائد الانتاج وأن المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل الأرباح ومن ثم تكوين رأس المال وينتهي تقدم المجتمعات.

ويؤكد "سميث" أن الادخارات عامل مهم في تراكم رأس المال وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، ولهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخارات وتراكم رأس المال، وان نموذج "سميث" للتنمية يحرك رأس المال المولد من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي، وأن الاستثمار يعتمد على معدل الربح فإذا انخفض ينخفض الاستثمار وافترض "سميث" أن كل الادخار يتم استثماره ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأس مالي والتنمية دون وجود ادخارات.[1]

ثانيا- دافيد ريكاردو

يقدم "ريكارد" الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود بالاستناد إلى أفكار "سميث" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل القطاع الزراعي أين المردودية في هذا الأخير متناقصة، حسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي.

ويعطي كذلك "ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي بما في ذلك كل من العوامل الفكرية، الثقافية، الأجهزة التنظيمية في المجتمع، الاستقرار السياسي.

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم قدرتها على توقع انتشار الثروة التكنولوجيا، رغم اعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني وأثره على الإنتاجية فإن هذا التقدم حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة وأن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي ولا يمكن الاستفادة منها في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة.[2]

ثالثا- روبرت مالثوس

إن أفكار "مالثوس" ركزت على جانبين هما نظريته في السكان ونظريته في الطلب، حيث حسب هذه الأخيرة فإن "مالثوس" يعد الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد حجم الانتاج عكس الأخرين والذين يرون استنادا إلى قانون (ساي) أن الغرض هو الذي ينشأ الطلب، ويرى "مالثوس" أنه على طلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج وإذا أراد الحفاظ على مستوى الربحية ومن ثم الاستمرار في النمو وركز بذلك على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وهو بدوره ما يعيق التنمية، أما بخصوص نظريته في السكان فقد يرى أنه بتوفير التغذية المناسبة سيزداد عدد السكان وفق معدل هندسي تقريبا حيث يتضاعف عددهم مع مرور السنوات وحسب فهمه لقانون تناقص العوائد الحدية اعتقد أنه من الممكن أن يتعدى النمو السكاني قدرة الارض على توفير الغذاء ومع تزايد السكان سيزداد أيضا عدد العمال المستخدمين في الزراعة ويستمر هذا التزايد حتى يبلغ عدد العمال إلى مستوى معين أين يتراجع الإنتاج الحدي للعامل وبالتالي انخفاض

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات ومدفوعات)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص، ص 56، 58.

[2] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 71، 72.

أجره الحقيقي إلى المستوى الضروري لبقاء أسرته وتكاثرها وهو ما سماه بأجر الكفاف وللتخلص من هذا العائق فقد نادي "مالثوس" بلزوم زيادة وتوسيع الأرض الزراعية أو زيادة رأس المال حيث أن زيادة الارض المزروعة من شأنه رفع الانتاج الحدي للعمال من جديد ونفس الشيء بالنسبة لزيادة رأس المال فإنه يزيد من الإنتاج الحد للعمال وذلك لكونه زيادة رأس المال تزيد من المجهود الذي يبذله العمال الزراعيون ولكن "مالثوس" حذر على المدى الطويل سيؤدي ضغط السكان على الارض ورأس المال إلى العودة بالأجور الحقيقية إلى مستوى الكفاف حيث تصل الأراضي الجديدة إلى مستوى تناقص الغلة شأنها شأن رأس المال المستثمر الذي من المحتمل أن ينطبق عليه هو الأخر قانون العوائد الحدية أي أن "مالثوس" بهذا يؤكد أن نمو السكان سيحبط لا محال مساعي النمو.[1]

رابعا– كارل ماركس

كان "كارل ماركس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ينبأ بانهيار الرأسمالية، ويتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه، فبينما يرى "ادم سميث" بأن انخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة فيما بين الرأسماليين فإن "ريكاردو" يرى بأن مثل هذا الانخفاض يعود إلى تناقص العوائد للأرض وأن الأرباح تعتصر من قبل الريع والأجور الأمر الذي يقود إلى حالة الثبات أما "ماركس" فيؤكد على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي، ويرى "ماركس" بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف(أي بتكلفة الحادة إنتاج طبقة العمال لتعبير "ماركس") وأن فائض القيمة الذي يخلق العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل.

وفي معرض تقييم البعض لآراء" ماركس" فإنهم يؤكدون بأن تحليلات "ماركس" تتضمن نظرة ثاقبة وقيمة لأداء الرأسمالية إلى أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق وذلك لسببين:

السبب الأول: أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية، وأن زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية، مما يترك معدل الربح دون تغيير.

السبب الثاني: أن "ماركس" قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة (كما قلل بقية الاقتصاديين الكلاسيك من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة) والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد، ويؤثر على

[1] الوليد قيسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 2018، ص، ص 51، 52.

إنتاجية العمل والجدير بالذكر أن التقدم التكنولوجي يعني أنه ليس هناك تعارفا بين الأجور الحقيقية وبين معدل الربح، كلاهما يمكن أن يرتفع.[1]

المطلب الثاني: نظرية النمو النيو كلاسيكي

بينما كان الاهتمام الأول للكلاسيك هو موضوع النمو الاقتصادي، وكيف أن توزيع الدخل في الأجل الطويل يؤثر عليه وهو ما طوره وناقشه "ماركس" بعدهم، جاءت المدرسة النيو كلاسيكية لتقلل من ذلك الشأن وتجعل اهتمامها الأول هو عملية توزيع الموارد الاقتصادية من خلال ديناميكية الاقتصاد الحر، والتركيز أكثر على التحليل الجزئي للاقتصاد فقد اعتقدوا أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتم بشكل تلقائي، وقد نمى ذلك الفكر خاصة بعد فشل تنبئات الكلاسيك و"ماركس" كما اتضح الإنتاج سابقا فلم تصل تلك الاقتصاديات إلى حالة الركود التي توقعها الكلاسيك أو حالة الانهيار التي توقعها "ماركس".

أولا- ليون ڤالراس

عرف" ليون " النمو بأنه نقص "" الندرة"" الذي يعني ارتفاع مستوى المعيشة وقد اهتم في تحليله للنمو الاقتصادي بالتراكم الرأسمالي والنمو السكاني وانتقد بشدة نظرية "ريكاردو" عن النمو الاقتصادي، واقتراح تدخل الدولة لإصلاح نظام الملكية والأسعار وفرض الضريبة على الزيادة في قيمة الإيجارات للأراضي-التي ترتفع في ظل النمو الاقتصادي- وكل ذلك للتأكيد على دور الدولة في تحقيق التوزيع العادل لأفراد المجتمع ولضمان تحقيق المنافسة الكاملة وبالتالي هاجم" ليون "مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة وسعى إلى التوفيق بين الليبرالية المتمثلة في- الكلاسيك والنيوكلاسيك- الفلسفة الفردية- والاشتراكية المتمثلة في- الماركسين- الفلسفة الجماعية-.[2]

ثانيا- نموذج سولو

الاقتصاد ينمو بسبب تخفيض جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن ثم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الأجل، أما في الأجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي وكاد تزايد حجم السكان واعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو طويل الأجل على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص، ص 62، 64.

[2] عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، مجلة دراسات تنموية، العدد 73، 2021، ص11.

• لا يوجد أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الانتاج.

• عدم تأثر النمو لتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية، الاستثمارات)

• معدل الادخار يظل ثابت طوال مراحل التوازن.

• العوامل التي تحكم الميل للادخار تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك لكنها لا تؤثر على معدل النمو المتوازن.

• معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي، بمعنى أن التكنولوجيا تمثل القوى التي لها القدرة على زيادة نصيب الفرد الواحد من الدخل.[1]

المطلب الثالث: نظرية النمو الكنزية

كان النمو الاقتصادي سريعا ومنظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين ولم تتخلله أي مشكلة حتى جاء الركود الاقتصادي والذي يسمى بالكساد العظيم خلال الفترة (1930– 1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي كشفت عيوب النظرية الكلاسيكية لتساهم في ظهور فكر جديد كان في مثابة ثورة في علم الاقتصاد لقيادة الاقتصاد الإنجليزي "جون مينارد كينز" وغيره.[2]

حيث ركز "كينز" على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، ولم يتعرض تحليل "كينز" كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي. لقد كان الاهتمام الأساسي منصبا في هذا التحليل على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل ولرأس المال القائم، فمن ثم فلم يعطي "كينز" اهتمام لمسألة خلق الطاقات الإنتاجية الناجمة عن الاستثمار، قام من يطلق عليهم منظري التنمية الكينزيين بإدماج هذه الأثار في نموذج كينز. فقدمت أبرز المساهمات في هذا المجال من جانب "هارود دومار" وكان اهتمام الاقتصاديين مثل اهتمام "كينز" أساسا بمشاكل النمو في الدول المتقدمة، غير أن نموذج النمو المبسط الذي قدمة من جانبهما قد استخدم على نطاق واسع في الاقتصاديات النامية وذلك بهدف القيام بإجراء توقعات عن معدلات النمو فضلا عن تحديد المتطلبات الادخارية التي تتطلبها أهداف إنمائية معينة بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل.[3]

[1] ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، العدد 10، 2013، ص 95.

[2] مجوج سعدية، الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر من (1970– 2013)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكادمي في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/ 2015، ص 59.

[3] خلادي إيمان نور اليقين، مرجع سابق، ص 36.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي

سعت هذه النماذج إلى دراسة وتحليل عملية النمو وطبيعة ألياته وربطت بعضها بين النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، ونتطرق في هذا المبحث إلى أهم النماذج.

المطلب الأول: نموذج Romer لتراكم رأس المال المادي والتكنولوجي

يعتبر رومر أب النمو الداخلي لأنه أول من جاء به ففي نموذجه الأول عام 1986 أرجع النمو الاقتصادي إلى عامل التمرن أما في نموذجه الثاني عام 1990 فأرجع النمو الاقتصادي إلى تراكم المعارف العامة، هذا النموذج الأخير الذي افترض فيه ثبات مخزون رأس المال البشري واعتبر التقدم التكنولوجي هو إنتاج أنواع جديدة من السلع الرأس مالية.[1]

أولا- النموذج الأول رومر 1986

في نموذجه الأول عام 1986 اعتبر رومر أن رأس المال المادي هو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي الداخلي، وتأتي أهمية نموذج رومر في أنه يمثل أول مبادرة لوصف خصائص النمو المتصف بوجود ألية تتميز بسماتها الداخلية، أي أن النمو الاقتصادي من الممكن أن يحدث حتى مع ثبات حجم السكان أو مخزون رأس المال، مما يعني أن إرادات رأس المال يمكن أن تكون ثابتة أو حتى متزايدة (وليست متناقصة كما رأينا في النماذج النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي).

ويقصد ب رأس المال المادي كمصدر للنمو الداخلي عند رومر بأنه مخزون المعرفة والتي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج، فالإنتاج يطور المعرفة الفنية الناتجة عن تعمق العمل في رأس المال، وتسمح هذه المعرفة بأن يتم الإنتاج في صورة أكثر فاعلية وبالتالي على خلاف النظريات النيو كلاسيكية التقليدية التي تهتم بتراكم رأس المال المادي دون أن يتغير تراكم المعرفة المتولدة عنه ادنى اهتمام أما في نظرية رومر يوجد مخزونان مترابطان:

- مخزون رأس المال المادي.
- مخزون المعرفة المتولدة عنه.

[1] بلوكاريف نادية، تحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال وأثره على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتورة، الاقتصاد المالي والتقنيات الكمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018/2017، ص 06.

فإذا كانت إرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو داخلي (ذاتي) طويل الأجل وثابت، فالنمو هنا يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للادخار فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعا.[1]

يتميز نموذج رومر 1986 بمجموعة من الخصائص يتمثل أهمها في ما يلي:[2]

- الوفورات الخارجة المتولدة عن المعرفة العلمية والتي تتحقق عبر آليتين تتمثل الأولى في ما يؤدي إليه الاستثمار في إحدى الشركات من زيادة إنتاج الشركة المعنية وكذا الشركات الأخرى وتتعلق الثانية في رأس المال ذاته وسبب المعرفة التي تتولد منه.
- الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل وهو ما يتشكل وجب الاختلاف الأساسي بين نموذج "رومر وسولو".
- التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو بسبب تأثر مخزون رأس المال البشري والذي يكون انعكاسه طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن المستمر.

ثانيا- النموذج الثاني لرومر 1990

حسب رومر فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، فهي غير قابلة للتنافس لأنه يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة لا يستطيع مالكها مراقبة استخدامها إلا جزئيا ولهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا، غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها وذلك لنسخ الأولى مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمردودات السلمية المتزايدة في حالة المنافسة غير التامة.

يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات:

- في هذا النموذج التطور التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مساند ذاتيا.
- التقدم التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير هو أساس التفسير.

[1] نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال (1970- 2009) بإستعمال معطيات PANEL، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2012/ 2013، ص87.

[2] خديجة بورغدة، أثر تحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية تونس (1986- 2017)، مذكرة للحصول على شهادة ماستر، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل القطب الجامعي تاسوست، الجزائر، 2020/ 2021، ص، ص 23، 24.

- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن.[1]

المطلب الثاني: نموذج lucas لتراكم رأس المال البشري

تبعا لنفس الخط الذي وضعه رومر في محاولته لوضع آلية لنمو داخلي والقضاء على فرضية تناقص عوائد عوامل الإنتاج قدم "لوكا" 1988 نموذجه للنمو الداخلي بتركيزه على الدور البارز والاساسي الذي يمكن أن يلعبه تكوين رأس المال البشري كمحدد للرقي التقني وبالتالي محدد لإنتاجية عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي حسب "لوكا" فإن رأس المال البشري يعبر عن مخزون المعارف المتراكمة لدى الفرد والناتجة عن التعليم والتكوين والإلمام بمجموعة من القدرات والمهارات التطبيقية والخبرات المهنية المتراكمة... الخ، والتي من شأنها أن تزيد في كفاءة وإنتاجية العامل، المحاولة الأولى لنمذجة رأس المال البشري والنمو.

يعتبر رأس المال البشري في نموذج "لوكا" عنصر تنافسي لأن المعرفة والمهارة والتعليم الذي يحصله الأفراد يخصهم وتعود لهم ملكيته وذلك بخلاف المعرفة التكنولوجيا في نموذج "رومر" أي لجميع الحق في استعمالها فهي سلعة جماعية.[2]

يعتمد هذا النموذج على وجود رأس المال البشري وهو قائم على مجموعة من الفرضيات:

- يعتبر أن الاقتصاد هو مكون من قطاعين فقط قطاع إنتاج السلع وقطاع تكوين رأس المال البشري.[3]
- كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة.[4]

بما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسير اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فكلما كان هناك وقت كبير وكافي لتكوين من طرف الأفراد يساعد على زيادة رأس مالهم البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، لدى فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة لا تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.[5]

---

[1] ولد عمري عبد الباسط، اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1980- 2013)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015/ 2016، ص 107.

[2] بوحزام سيد أحمد، نماذج النمو، موجهة لطلبة السنة الثالثة، اقتصاد التنمية، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، 2020/ 2021، ص 59.

[3] نشوى محمد عبد ربه، قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 08، 2019، ص 538.

[4] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري- تطور نظريات النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 16.

[5] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية – دراسة تحليلية وقياسية – اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/ 2013، ص 55.

اهتم "لوكاس" بشكل رئيسي بتراكم رأس المال البشري واعتبره نشاط ذو دافع اقتصادي، ووفقا لهذا النموذج هناك مصدران لهذا التراكم هما التعليم والتدريب، إلى أنه لم يغفل عنصر الصحة في نموذجه، حيث أكد على أن الوضع الصحي للسكان محدد لتوريد القوى العاملة الكفؤة، لهذا فإن الصحة سوف تؤثر على تراكم المعرفة من خلال تحسين القدرة على التعلم، وبالتالي ستكون هناك قوة عاملة فعالة، كما أن التأثيرات الصحية الجيدة تستخدم بطريقة مباشرة من خلال معدل نمو السكان ومستوى النشاط الإنتاجي المحدد داخليا.[1]

المطلب الثالث: نموذج AK (Rebelo) 1991

إن المشكل المطروح من خلال النماذج النيو كلاسيكية للنمو، هو استعادها لإمكانية النمو في المدى الطويل الناتج عن الشكل المحدب لدالة الإنتاج(في مبدأ الغلة المتناقصة).

فالخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي غياب المردودية المتناقصة لرأس المال، الذي يتميز بخاصية التراكم التلقائي من طرف الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فمن أجل الحصول على نمو مستقر ذاتيا لا يجب كبح الرغبة في الحصول على التراكم بالوقوع تحت مبدأ المردودية المتناقصة.

مع أن النموذج "AK" سجل موقفا واضحا إزاء نموذج "سولو"، وخاصة للحصول على النمو في المدى الطويل، فهو يمثل بعض المردودية التي نستخلصها فيما يلي:

نتيجة المردودية الثابتة إزاء رأس المال المتوصل إليها تتلقى مشكل حقيقي متعلق بقواعد الاقتصاد الجزئي لدالة الاقتصاد الكلي، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فإن دالة الإنتاج للمؤسسة هي ذات مردودية متغيرة، ارتفاعا (نمو) ثم انخفاض (تدني)، أما المردودية الثابت فتفرض حالة الاستقرار، إن المدافعين عن هذا النموذج تقدموا بالحجة على أن هذا الأخير (نموذج AK) هو كذلك محدد للتوازن، ومنه أي نظير لهذا الحجة لا يأخذ أي مسار إلا إذا ادخلت هذه الدالة كل عوامل الإنتاج. في هذه الحالة يظهر مشكل والذي يمثل العوامل الأخرى الغير مجمعة مثل العمل، الارض، المواد الأولية، التي لا نستطيع أن ندمجها في مفهوم العمل الموسع، والتي بدورها تلغي فرضيات المردودية الثابتة المقترحة من هذا الأخير، فلا بد أن نكون واضحين أن إضافة هذه العوامل تغير من شكل داله الإنتاج إلى دالة مردودية متزايدة، في هذه الدالة ارتفاع العوامل ينشط ارتفاع غير مناسب للإنتاج هذا ما يتعاكس مع قواعد الاقتصاد الجزئي للنموذج.[2]

المطلب الرابع: نموذج بارو

نجد أن كل من أعمال "بارو" وتانزي" فإن الإنفاق الحكومي قد يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قانتين، سواء مباشر عن طريق مخزون رأس مال الاقتصاد من خلال الاستثمار العمومي في البنية التحتية أو

[1] خالد حيدر، وفيصل علي خورشيد، دور رأس المال البشري في نمو الاقتصاد العراقي (1980– 2016)، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص 97.

[2] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/ 2015، ص 61، 63.

استثمار المؤسسات العمومية، وبطريقة غير مباشرة عن طريق الزيادة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، الممنوحة عن طريق القطاع الخاص من خلال ثقافات التعليم، الصحة والخدمات الأخرى التي ساهمت في تركيب رأس المال البشري.[1]

بين نموذج "بارو" سنة 1990، أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أنا الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص، وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وباستخدام هذه السلع فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة إلى أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود.[2]

[1] كفية قسميوري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال (1992– 2018)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الطور الثالث، اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020/ 2021، ص 90.

[2] ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 59.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نجد أن النمو الاقتصادي يهدف لتحقيق زيادة في الناتج الوطني الإجمالي والزيادة تكون في متوسط نصيب الفرد منه، فالنمو ناتج عن جملة من العوامل ترتكز في الأساس على عوامل الإنتاج حيث يكون لهذه العوامل تأثير على حجم الناتج ومن ثم عملية النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص النظريات التقليدية المعالجة لموضوع النمو الاقتصادي فركزنا على النظرية الكلاسيكية ومن ثم النظرية النيوكلاسيكية والتي عالجنا فيها موضوع النمو حسب نموذج "سولو" الذي يفترض بأن عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ، وأما النظرية الكنزية فعالجت موضوع النمو الاقتصادي حيث استنتجت أن الاستثمار يلعب دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو الاقتصادي.

وفي نظريات النمو الداخلي فهي ركزت على تطوير رأس المال البشري وتراكم المعرفة والبحث ونعتبرها أهم مصادر النمو واستمراريته في الأجل الطويل، حيث نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية وجود عديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية وعدم كمال السلع ورأس المال.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001- 2020)

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري من خلال إلقاء نظرة حول الأسس النظرية للادخار والنمو الاقتصادي والعديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، حاولنا في هذا الفصل معرفة مدى تأثير الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر والعلاقة التي تربط بينهم وهذا بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية واستخدام أساليب تقنية. لدى سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع الادخار المحلي في الجزائر وكذا دراسة النمو وتحليله من خلال دراسة العناصر التالية:

المبحث الأول: واقع الادخار المحلي في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الادخار المحلي في الجزائر للفترة (2001– 2020)

سعت الجزائر إلى زيادة حجم المدخرات المحلية لأهميتها الكبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، كونها السبيل الأمثل لتمويل الاستثمارات، واعتبرت أن الاهتمام بتعبئة الادخار المحلي الحل الوحيد للخروج من أزمة نقص الموارد المالية، وفي ما يلي يتم عرض تطور الادخار المحلي في الجزائر والفجوة الادخارية.

المطلب الأول: تطور الادخار المحلي في الجزائر(2001– 2020)

تعد الجزائر من بين الدول التي سعت إلى زيادة حجم مدخراتها المحلية وذلك لأهميتها البالغة حيث يعد الادخار المحلي مصدرا هاما لها لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، ومن هنا نتطرق إلى تطور الادخار المحلي خلال الفترة (2001– 2020).

أولا– تطور الادخار المحلي في الجزائر (2001– 2020)

لقد تباينت قدرة الاقتصاد الوطني في توليد الادخار المحلي خلال الفترة (2001– 2020) ويستعرض الجدول الآتي تطورات إجمالي الادخار المحلي بالأسعار الجارية إضافة إلى إجمالي الادخار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم (02): تطور الادخار المحلي في الجزائر (2001– 2020) (مليار دج)

السنوات	إجمالي الادخار المحلي(بالأسعار الجارية للعملة المحلية) مليار دج	إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)
2001	22.72644823	41,5135
2002	23.00398836	40,52827
2003	30.34432457	44,71355
2004	40.67682201	47,66857
2005	56.54044759	54,7882
2006	66.77791528	57,06182
2007	76.48838112	56,66768
2008	96.80453464	56,61061
2009	63.52244127	46,29543
2010	78.10931896	48,45273
2011	96.31656519	48,15514
2012	99.3749252	47,53439
2013	96.92054142	46,20655

44,10662	94.30437955	2014
37,42918	62.12467798	2015
36,59703	58.5677553	2016
38,48683	65.46494733	2017
40,72775	71.23726991	2018
38,31148	65.80662837	2019
31,17255	45.20306555	2020

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على بيانات مجموعة البنك الدولي. المتاح على:

https//:www.albankaldawli.org

الشكل رقم (10): إجمالي الادخار المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)

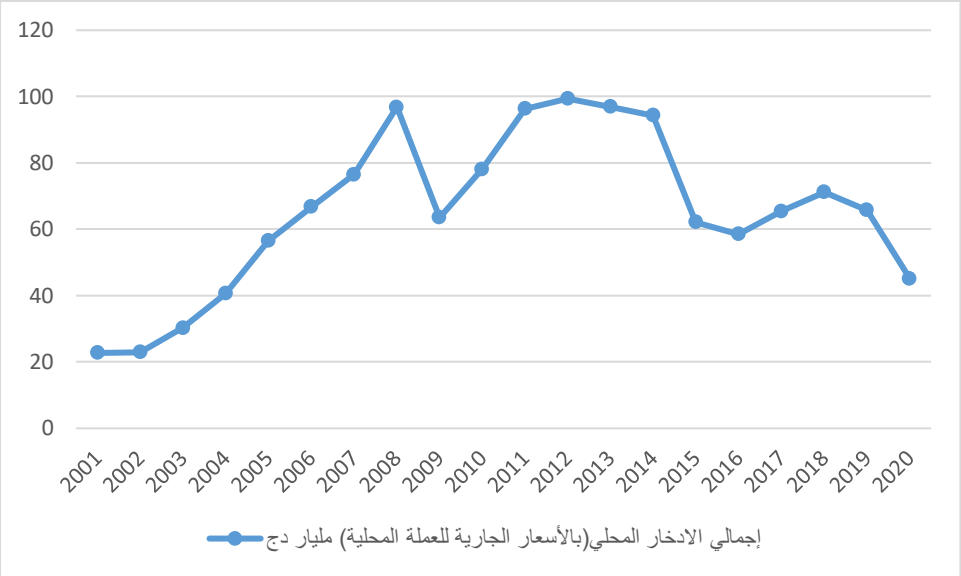

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال الشكل أعلاه يمكن تحليل تطور الادخار المحلي في الجزائر في الفترة (2001–2020) إلى المراحل التالية:

1- المرحلة الأولى (2001–2008): يلاحظ ارتفاع مستمر في إجمالي الادخار المحلي، حيث زاد بشكل ملحوظ من22.72644823 مليار دج، في عام 2001 إلى 96.80453464 مليار دج، في عام 2008. يمكن أن يكون هذا الارتفاع نتيجة للنمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات والادخار.

2- المرحلة الثانية (2009–2014): نلاحظ انخفاض في اجمالي الادخار المحلي سنة 2009 وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتأثيرها على الاقتصاد المحلي ومن ثم الاستقرار ليبلغ 94.30437955 مليار دج، سنة 2014.

3- **المرحلة الثالثة (2015- 2019):** يلاحظ استقرارًا نسبيًا في إجمالي الادخار المحلي، حيث تراوح بين 62.12467798 مليار دج، 65.80662837 مليار دج، يمكن أن يكون الاستقرار النسبي ناتجًا عن الظروف الاقتصادية والسياسية في تلك الفترة.

في عام 2020، يشهد إجمالي الادخار المحلي انخفاضًا كبيرًا يصل إلى 45.20306555 مليار دج، يمكن أن يكون سبب هذا الانخفاض هو التحديات الاقتصادية التي نجمت عن جائحة COVID-19 وتأثيرها على النشاط الاقتصادي والادخار.

ترتبط نسبة الادخار المحلي بعدة عوامل، بما في ذلك مستوى الدخل الشخصي والأسري، ومعدلات الفائدة على الودائع، ومعدلات التضخم، والثقة في الاقتصاد والاستقرار السياسي، عندما يكون هناك ارتفاع في نسبة الادخار المحلي، فإن ذلك يعكس قدرة الأفراد والشركات على تخصيص جزء من دخلهم للادخار والاستثمار، وعلى العكس من ذلك، إذا كانت نسبة الادخار المحلي منخفضة، فإن ذلك قد يعكس صعوبة الأفراد في الادخار أو قلة الفرص الاستثمارية المتاحة.

كما يمكن التوصل إلى أن تطور إجمالي الادخار المحلي في الجزائر قد تأثر بعدة عوامل مثل النمو الاقتصادي، التحديات العالمية، الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية، والأحداث الاقتصادية المهمة مثل جائحة COVID-19 .

الشكل رقم (02): إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)

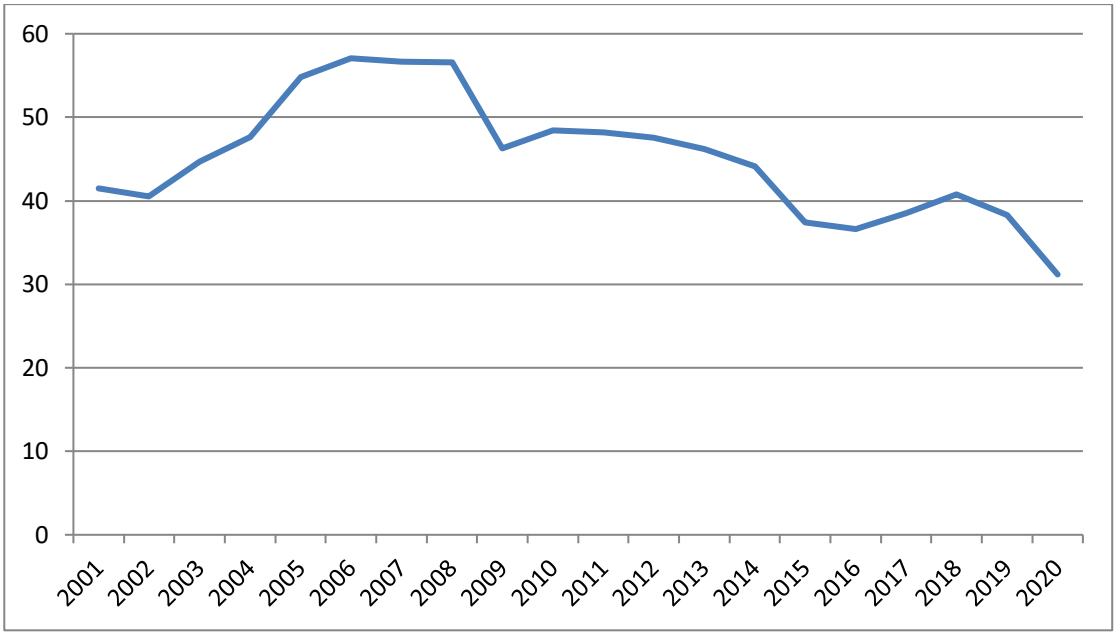

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (02).

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح تطور إجمالي الادخار المحلي كنسبة من إجمالي الناتج يتبين لنا أن الناتج المحلي الاجمالي يتزايد بشكل مستمر خلال الفترة (2001- 2008) هذا بسبب الزيادة الكبيرة في صادرات المحروقات التي تضاعفت نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

وفي سنة 2009 تراجع حجم الادخار المحلي بسبب انخفاض اسعار النفط إثر ركود الاقتصاد العالمي، والذي نتج عن الأزمة المالية العالمة، الأمر الذي أدى إلى انكماش حصيلة صادرات المحروقات وهو ما ترتب عليه انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 46.29%، وتبقى الأوضاع في انخفاض مستمرة خلال الفترة (2015– 2017) بسبب تدهور أسعار النفط.

أما سنة 2018 لاحظنا تطور طفيف بلغت نسبته 40.72%، وفي أواخر سنة 2019 شهد نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاض مستمر حتى سنة 2020 والتي بدورها شهدت تدهور أكثر بسبب أزمة فيروس كورونا.

المطلب الثاني: الفجوة الادخارية في الجزائر (2001– 2020)

سعت الجزائر لإيجاد الحلول المناسبة لتمويل المشاريع الضخمة، واعتبرت أن الاهتمام بتعبئة الادخار المحلي الحل الوحيد للخروج من أزمة نقص الموارد المالية، وذلك قصد المرور بالاقتصاد الوطني من اقتصاد المديونية إلى اقتصاد السوق، وفي هذا المطلب حاولنا التطرق إلى الفجوة الادخارية في الجزائر.

الجدول رقم (03): الفجوة الادخارية في الجزائر (2001– 2020) **(مليار دج)**

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	إجمالي الادخار المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	الفجوة الادخارية
2001	965.463000000	22.72644823	942.7365518
2002	1111.309000000	23.00398836	1088.305012
2003	1265.165000000	30.34432457	1234.820675
2004	1476.903000000	40.67682201	1436.226178
2005	1691.640000000	56.54044759	1635.099552
2006	1969.458000000	66.77791528	1902.680085
2007	2462.124000000	76.48838112	2385.635619
2008	3228.343000000	96.80453464	3131.538465
2009	3811.419000000	63.52244127	3747.896559
2010	4350.922000000	78.10931896	4272.812681
2011	4620.307000000	96.31656519	4523.990435
2012	4992.412000000	99.3749252	4893.037075
2013	5690.894000000	96.92054142	5593.973459
2014	6342.765000000	94.30437955	6248.46062

7000.135322	62.12467798	7062.260000000	2015
7485.763245	58.5677553	7544.331000000	2016
7632.493053	65.46494733	7697.958000000	2017
8140.06273	71.23726991	8211.300000000	2018
7802.393372	65.80662837	7868.200000000	2019
7046.396934	45.20306555	7091.600000000	2020

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مجموعة البنك الدولي. متاح على:

https:www.albankaldawli.org

الشكل رقم (03): الفجوة الادخارية في الجزائر (2001– 2020)

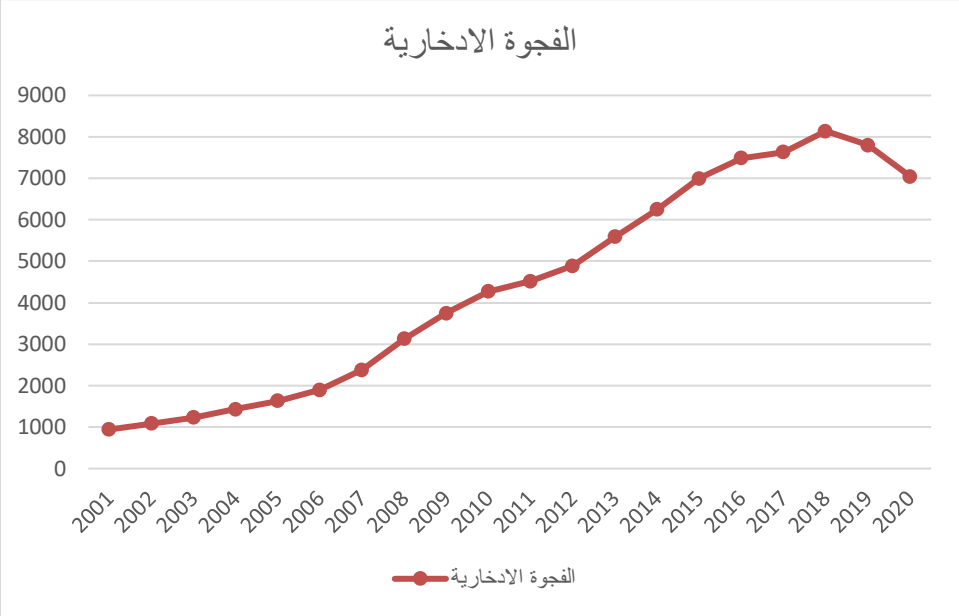

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

دلت نتائج تحليل الفجوة الادخارية التي تم الحصول عليها من الشكل أعلاه أنها في زيادة متواصلة على مدار السنوات المذكورة، حيث تم تسجيل متسارع في القيم خلال الفترة (2001– 2008)، وبالتالي واكبت برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2004، الذي أدى إلى الزيادة المستمرة في إجمالي الادخار المحلي.

بعد الأزمة المالية العالمية 2008 نلاحظ أن الفجوة الادخارية لا تزال مرتفعة بشكل مستمر رغم انخفاض إجمالي الادخار المحلي إلا أنها لم تتأثر وهذا يعني أن الاستثمار مكمل الادخار، أي علاقة تكامل بينهم

في الفترة (2019– 2020) نلاحظ تراجع الفجوة الادخارية بسبب انخفاض الادخار والاستثمار هذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط.

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر (2001– 2020)

إن المتتبع للمؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر يدرك أن معدل النمو الاقتصادي ناتجه المحلي الإجمالي شديد التقلب لأسعار البترول وهذا ما يعكس ضعف الهيكل الاقتصادي وتبعيته لقطاع المحروقات ولهذا تم عرض في هذا المبحث تطور النمو الاقتصادي ومدي مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيقه.

المطلب الأول: تطور الناتج الداخلي الخام (2001– 2020)

عرف تطور النمو الاقتصادي في الجزائر تغيرا مستمرا خلال فترة الدراسة، كما شهد الناتج المحلي في قطاع المحروقات خارج قطاع المحروقات تطورا ملحوظ خلال الفترة (2001 –2020).

أولا– تطور الناتج الداخلي الخام (2001–2020)

في الجدول الموالي يتم عرض التطورات الحاصلة في تطور الناتج الداخل الخام:

الجدول رقم (04): تطور الناتج الداخلي الخام (2001– 2020) **(مليار دج)**

السنوات	تطور الناتج الداخلي الخام	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	تطور الناتج الداخلي الخام	معدل النمو الاقتصادي
2001	4227,1	3	2011	14588,6	92.
2002	4522,8	5.6	2012	16208,7	3.4
2003	5247,5	7.2	2013	16650,2	2.8
2004	6150,4	4.3	2014	17228,6	3.8
2005	7562	5.9	2015	16712,7	3.7
2006	8514,8	1.7	2016	17514.6	3.2
2007	9362,7	3.4	2017	18876,2	1.3
2008	11042,7	2.4	2018	20452,3	1.2
2009	9968	1.6	2019	20501,1	1
2010	11991,6	3.6	2020	18383,8	-5.1

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، متاح على:

https://www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم (04): تطور الناتج الداخلي الخام (2001– 2020)

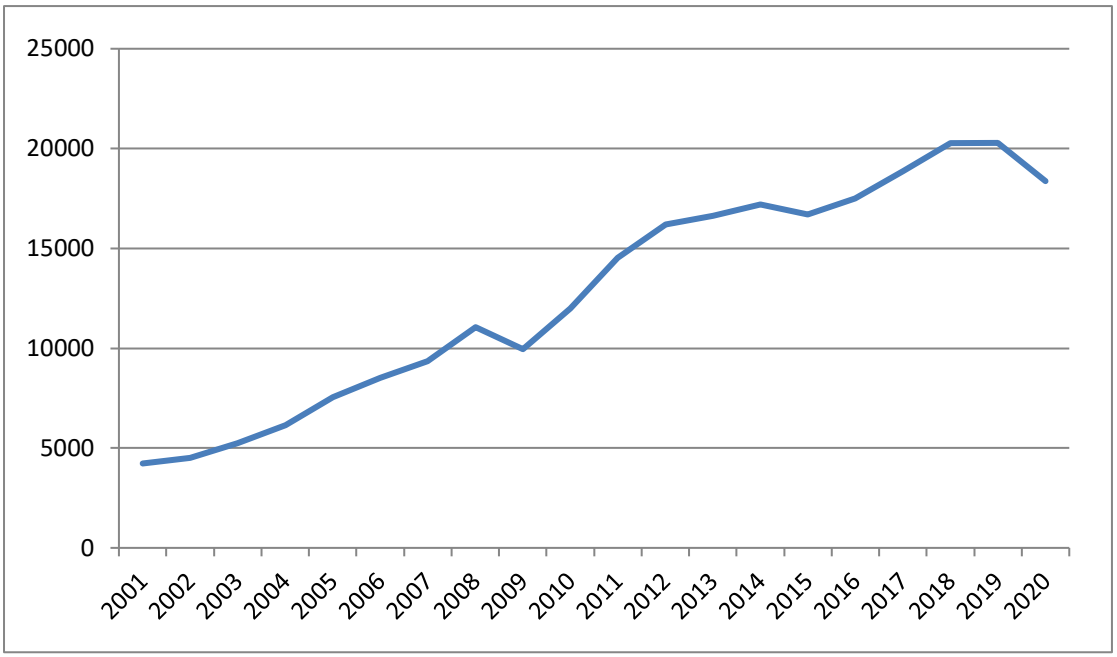

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على بيانات الجدول رقم (04).

يتضح من خلال الجدول أن الناتج الداخلي الخام في ارتفاع مستمر، حيث يبلغ 4227.1مليار دج، سنة 2001 ثم زاد على مدار السنوات التالية، حيث بلغ ذروته في عام 2019 بقيمة 20501.1 مليار دج، بعد ذلك حدث انخفاض في عام 2020 ليصل إلى 18383.8 مليار دج.

شهد الناتج الداخلي الخام انخفاض ملحوظ سنة 2009 حيث بلغت قيمته 9968 مليار دج، وهذا راجع إلى الأزمة المالية 2008، التي كان لها أثر واضح على نمو القطاع البترولي وعرف انخفاض في أسعاره، أما في سنة 2015 تقلبت قيم الناتج الداخلي الخام بشكل طفيف حيث قدرة بـ16712,7 مليار دج، والسبب يعود إلى انخفاض أسعار النفط، وفي عام 2020، حدث انخفاض في الناتج الداخلي الخام إلى 18383.8 مليار دج، وهدا راجع إلى الأزمة التي شهدتها البلاد وهي جائحة فيروس كورونا.

بشكل عام، يظهر أن الناتج الداخلي الخام للبلاد قد تطور بشكل عام خلال الفترة المذكورة، حيث شهد نموًا واضحًا في العديد من السنوات، ولكنه تأثر بتقلبات اقتصادية في بعض السنوات الأخرى.

ويمكن توضيح تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة وفق الشكل (05):

الشكل رقم (05): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (2001– 2020)

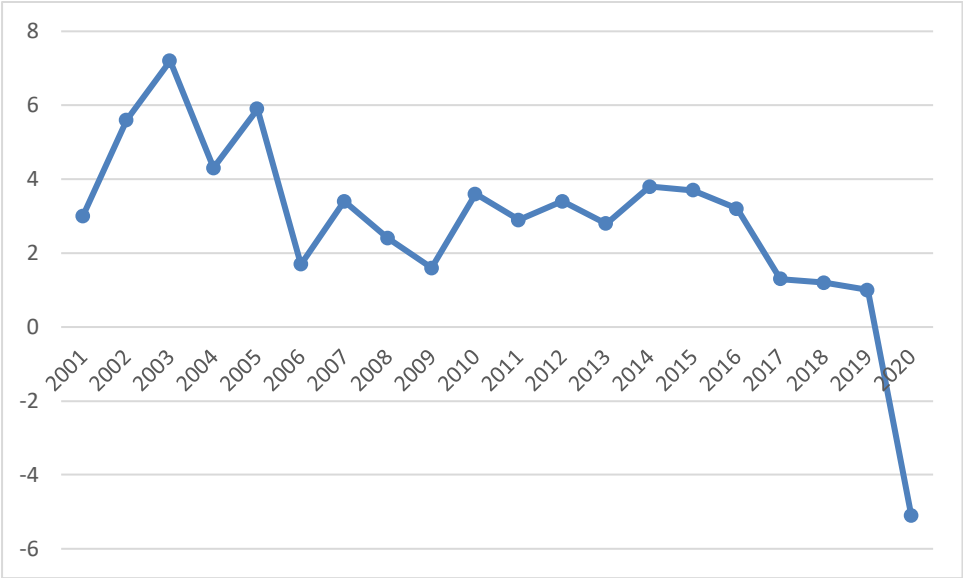

المصدر: إعداد الطالبتين من خلال معطيات الجدول رقم (04).

من خلال الجدول يتضح لنا أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تراوحت بين الزيادة والنقصان، ففي فترة (2001– 2003) شهد تطور مستمر بوتيرة عالية ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة في دعم النمو الاقتصادي عن طريق تبنيها لبرنامج الانعاش الاقتصادي، أما بالنسبة للفترة (2005– 2009) فإن معدلات النمو شهدت انخفاضات متتالية طوال هذه الفترة، حيث كانت أدنى نسبة 1,6% وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007.

أما خلال الفترة (2010– 2015) وتزامنا مع تطبيق الجزائر البرنامج الخماسي لدعم التنمية فقد سجلت معدلات النمو تزايد تدريجيا حتى بلغت 3,7% سنة 2015، وخلال الفترة (2016– 2020) عرفت معدلات النمو الاقتصادي تراجعا مستمرا إلى غاية سنة 2020 نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

لوحظ معدل النمو الاقتصادي سنة 2020 نسبة (5.1–)% سالبة أي معدل ضعيف جدا وهذا راجع إلى الأزمة التي سيطرت على الجزائر وهي أزمة فيروس كورونا.

ثانيا– التوزيع القطاعي لناتج الداخلي الخام (2001– 2020) يساهم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بدرجة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ويليه في المرتبة الثانية قطاع المحروقات، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي لناتج الداخلي الخام (2001– 2020) **(مليار دج)**

السنوات	قطاع المحروقات		خارج المحروقات		الحقوق والرسوم على الواردات		إجمالي الناتج الداخلي الخام	
2001	1443,9	34.16	2498,8	58.67	284,40	7.71	4227,1	100
2002	1477	32.66	2755,4	58.81	290,40	8.53	4522,8	100
2003	1868,9	35.50	3063,33	56.83	315,27	7.67	4247,5	100
2004	2319,8	37.73	3495,18	55.01	355,42	7.26	6150,4	100
2005	3352,9	44.34	3715,1	49.13	494	6.53	7562	100
2006	3882,2	45.66	14141,1	48.56	491,50	5.78	8514,8	100
2007	4089,3	43.72	4740,9	50.59	532,50	5.65	9362,7	100
2008	4997,6	45.25	5391,6	48.83	653,5	5.92	11042,7	100
2009	3109,1	31.19	6143,1	61.63	715,80	7.18	9968	100
2010	4180,6	38.86	7063,3	54.9	747,7	6.24	11991,6	100
2011	5242,5	35.93	8491,5	58.21	854,6	5.86	14588,6	100
2012	5536,4	34.15	9594,7	59.2	1077,6	6.65	16208,7	100
2013	4968	29.84	10440	62.71	1242,2	7.45	16650,2	100
2014	4657,8	27.04	11328,7	65.75	1242,1	7.21	17228,6	100
2015	3134,2	18.75	12224,7	73.13	1353,8	8.10	16712,7	100
2016	3025,6	17.27	13093,4	74.70	1395,6	7.97	17514,6	100
2017	3699,7	19.60	13699,1	72.57	1477,4	7.83	18876,2	100
2018	4545,8	22.24	14359,8	70.23	1543,7	7.55	20452,3	100
2019	3991	19.33	14890,7	72.57	1519,4	7.90	20501,1	100
2020	2575,1	14.70	14331,9	77.05	1476,5	8.25	18383,5	100

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، متاح على:

https://www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم (06): التوزيع القطاعي لناتج الداخلي الخام (2001– 2020)

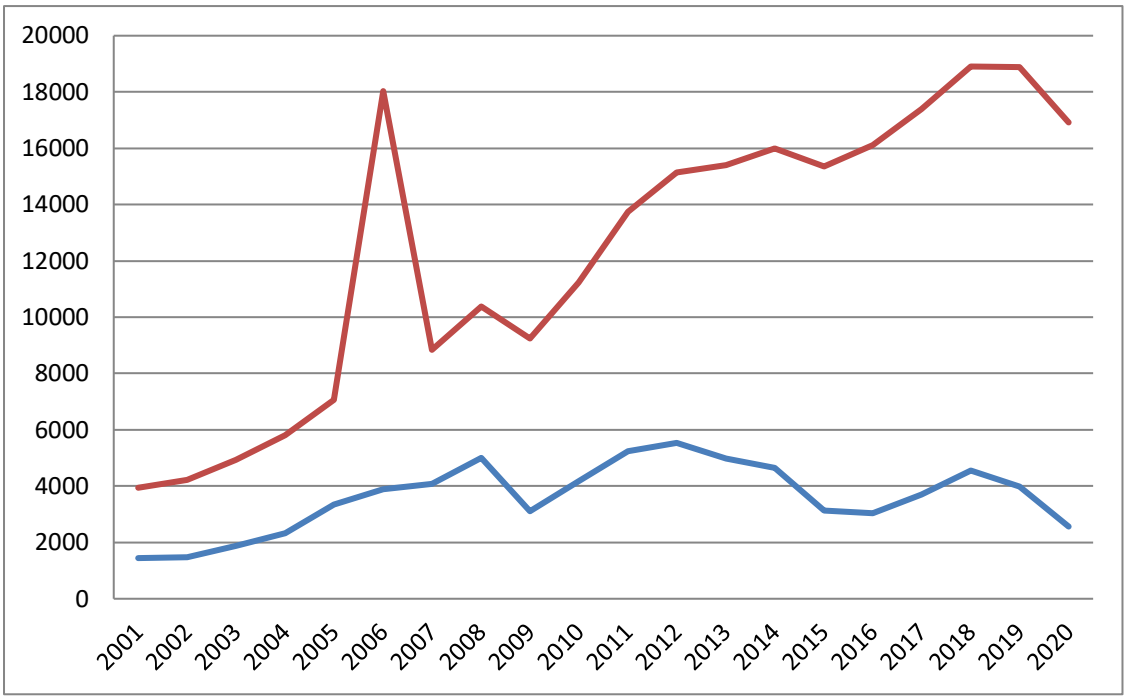

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (05).

من خلال الجدول السابق يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع خارج المحروقات والذي يساهم فيه بنسبة كبيرة ويليه في المرتبة الثانية قطاع المحروقات.

حيث شهد الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تطور مستمر خلال الفترة (2001– 2006) ليصل إلى 14141,1 مليار دج، وهذا راجع إلى الاستقرار الأمني، أما سنة 2007 لوحظ انخفاض ملحوظ وصل إلى 4740,9 مليار دج وهذا يعني أن المخططات الخماسية للإنعاش الاقتصادي الوطني قد فشلت في تحقيق أهدافها، أما خلال الفترة (2008– 2020) لم تتغير الأوضاع كثيرا ، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 14331,9 مليار دج، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول وانهيار احتياطي الصرف، الأمر الذي يستوجب التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

يرتبط نمو قطاع المحروقات بأسعار النفط في الأسواق العالمية وكذا حصة الجزائر في المبيعات في الأسواق المالية حيث شهدت تطورا مستمرا خلال الفترة (2001– 2007) ليصل إلى 4997,6 مليار دج، لكن نتيجة الأزمة المالية التي شهدا العالم سنة 2008 أدت إلى تباطء النمو الاقتصادي وركود بعض الاقتصاديات التي تعتمد على المحروقات في صناعته وبالتالي نقص الطلب عليها وسبب في ذلك تخفيض في الإنتاج النفطي بالجزائر ومنه تراجعت مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الدالي الخام. من ثم تعافت تدريجيا من هذه الأزمة والاستقرار في النسب بداية من سنة 2010، إلى أن انخفضت أسعار النفط في منتصف سنة 2014، هذا ما أدى إلى تراجع المحروقات ليصل إلى 3025.6 مليار دج، سنة 2016

ومن ثم الاستقرار حتى أواخر سنة 2019، حيث شهد العالم أزمة فيروس كورونا هذا ما أدى إلى انخفاض النفط مرة أخرى وتراجع في قطاع المحروقات ليصل إلى 2575.1 مليار دج.

المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام (2001-2020)

سنتطرق في هذا المطلب إلى معرفة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2020).

الجدول رقم (06): مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام من (2001-2020)

السنوات	الناتج الداخلي الخام	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة	قطاع الأشغال العمومية	قطاع الخدمات
2001	4227,1	412.1	315.2	358.9	921.9
2002	4522,8	417.2	337.6	409.9	1004.2
2003	4247,5	515.3	355.4	445.2	1112.2
2004	6150,4	580.5	390.5	508	1302.2
2005	7562	581.6	413.3	564.4	1518.9
2006	8514,8	641.3	449.5	674.3	1698.1
2007	9362,7	704.2	474.8	825.1	1933.2
2008	11042,7	726.4	519.6	956.7	2113.7
2009	9968	931.3	510.7	1094.8	2349.1
2010	11991,6	1015.3	617.4	1257.4	2586.3
2011	14588,6	1183.2	663.8	1333.3	2856.4
2012	16208,7	1451.7	728.6	1491.2	3305.2
2013	16650,2	1640	765.4	1627.4	3849.6
2014	17228,6	1771.5	837	1794	4191
2015	16712,7	1955.1	919.4	1917.2	4553.1
2016	17514,6	2140.3	979.3	2072.9	4841.3
2017	18876,2	2219.1	1040.8	2203.7	5163.5
2018	20452,3	2427	1127.9	2346.5	5305.3
2019	20501,1	2429.4	1198.5	2481.4	5577.6
2020	18383,5	2598.5	1153.5	2398.1	4823

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر، متاح على:

https://www.bank-of-algeria.dz

لتحليل مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001– 2020)، يمكننا مراجعة البيانات المقدمة في الجدول أعلاه واستخلاص بعض النقاط والملاحظات.

– **تطور الناتج الداخلي الخام:** يلاحظ أن الناتج الداخلي الخام زاد بشكل عام على مدار السنوات (2001–2020). ارتفع من 4227.1 مليار دج، في عام 2001 إلى ذروته في عام 2019 بقيمة 20501.1 مليار دج، هذا ما يعكس توسع وزيادة حجم التجارة التي تعتبر عصب النشاط الاقتصادي في الجزائر، ومن ثم تراجع إلى 18383.5 مليار دج، في عام 2020 وهذا راجع إلى الأزمة التي شهدتها البلاد المتمثلة في أزمة كورونا.

– **مساهمة قطاع الخدمات:** يلاحظ أن قطاع الخدمات كان يساهم بشكل كبير في تكوين الناتج الداخلي الخام على مدار السنوات. زادت مساهمته بشكل ملحوظ من 921.9 مليار دج، في عام 2001 إلى ذروتها في عام 2019 ليصل إلى 5577.6 مليار دج، هذا ما يعكس توسع وزيادة حجم التجارة التي تعتبر عصب النشاط الاقتصادي في الجزائر، أما سنة 2020 نلاحظ تراجع طفيف يعود إلى أزمة فيروس كورونا.

– **مساهمة قطاع الفلاحة:** يظهر أن مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام تراوحت بين القيم المنخفضة إلى المتوسطة على مدار السنوات. لم يكن له تأثير كبير في الناتج الداخلي الخام مقارنةً بقطاعات أخرى، ولكنها زادت تدريجيًا من 412.1 مليار دج، في عام 2001 إلى 2598.5 مليار دج، في عام 2020.

– **قطاع الأشغال العمومية:** شهد القطاع استقرار نسبي على مدار السنوات، حيث ارتفعت مساهمة من قيم منخفضة في عام 2001 إلى قيم أعلى في عام 2020، حيث كان الاستثمار العمومي في السنوات الأولى هو المهيمن من خلال إطلاق مشاريع استثمارية عمومية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي الذي هدف إلى دعم البنية التحتية.

– **قطاع الصناعة:** أما نسب مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام في السنوات الأولى كانت منخفضة هذا ما يوضح أن مستوى التصنيع في الجزائر في الحضيض وأن القروض الممنوحة لتمويل المشاريع انت بدون جدوى، أما في السنوات الأخيرة نلاحظ تطور نسبي وصل إلى 1153.5 مليار دج، سنة 2020.

بناءً على هذا التحليل، يمكن القول إن قطاع الخدمات كان له دور كبير في تكوين الناتج الداخلي الخام، تليه قطاع الفلاحة ومن ثما قطاع الأشغال العمومية وفي الأخير قطاع الصناعة له مساهمة أقل بشكل عام.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001- 2020)

دون الخوض في العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي التي يصعب قياسها، لدى حاولنا بناء نموذج يفسر كل من النمو الاقتصادي بناءً على التغيرات التي تحدث في الادخار المحلي.

المطلب الأول: تعريف متغيرات الدراسة

بناءً على النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن الدراسات السابقة عن الظاهرة محل الدراسة في الجزائر، تم تحديد متغيرات الدراسة التي تتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، أما المتغيرات المستقلة تتمثل في نسبة الى الناتج الداخلي من الناتج الداخلي الخام.

1- معدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIB %): معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي لسنة 1999م، وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

2- إجمالي الادخار (من الناتج الداخلي الخام) (S%): يُحسب إجمالي الادخار على أنه إجمالي الدخل القومي مطروحاً منه إجمالي الاستهلاك، إضافة إلى صافي التحويلات.

وتعتمد هذه المتغيرات على سلسلة زمنية لبيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2020)، تحرينا من خلالها عن المصادر الفعلية الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية، ويمكن تلخيصها في الجدول رقم (07).

الجدول رقم (07): معطيات الدراسة ومصادرها

السلسلة	الرمز	المصدر	الفترة
معدل نمو الاقتصادي	GDP	- La banque mondiale	الفترة الممتدة 2001-2020
معدل التضخم	INF		

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية والسببية لمتغيرات الدراسة

قبل بناء مختلف النماذج ندرس استقرارية السلاسل الزمنية ثم السببية بين مختلف المتغيرات المستقرة.

أولاً: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية

تُمثل الخطورة الأولى في تحليل بيانات الدراسة هي القيام باختبار استقراريه متغيرات النموذج، ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر ADF، ويمكن توضيح تطور متغيرات الدراسة في الجزائر لفترة الدراسة من خلال الشكل رقم (٠٧).

الشكل رقم (70): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001– 2020)

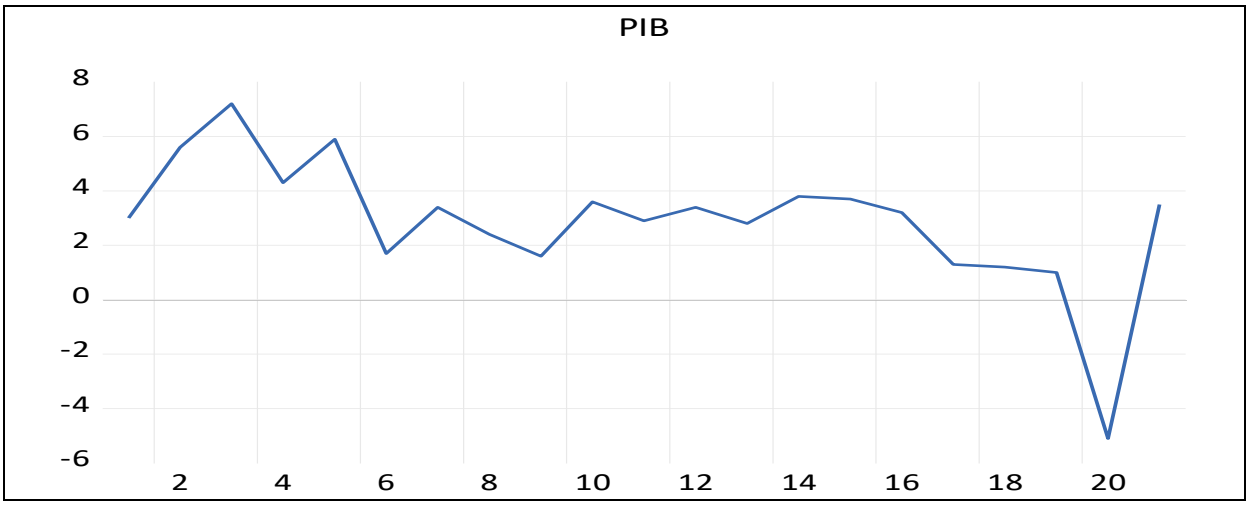

المصدر: مخرجات EVIEWS 12.

الشكل رقم (08): تطور الادخار المحلي (من الناتج الداخلي الخام) في الجزائر خلال الفترة (2001–2020)

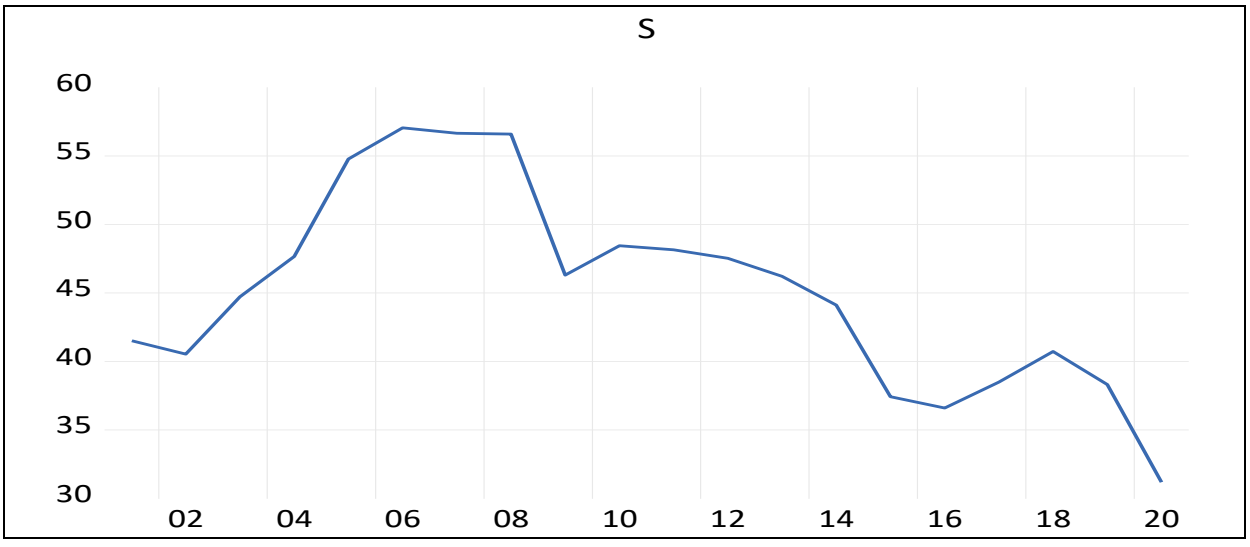

المصدر: مخرجات EVIEWS 12.

يتضح من الأشكال أعلاه أن كل المنحنيات تأخذ اتجاه عام منتظم، مما يوحي مبدئياً بوجود تغير منتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن، أي أن السلاسل غير مستقرة، ولتأكد من ذلك نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولر المطور ولفيليبس براون PP كما هو مبين في الجدولين رقم (07)(08).

الجدول رقم (08): اختبار سكون بيانات متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فلور المطور

المتغير	المستوى			الفرق الأول			درجة التكامل
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	لا حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت وتجاه عام	لا حد ثابت ولا اتجاه عام	
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	
PIB	0.42	0.84	0.25	0.00	0.00	0.00	)1I(
S	0.24	0.87	0.42	0.06	0.06	0.005	I(1)

المصدر: إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات Eviews12

تُشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) أن السلاسل الزمنية للنموذج كانت غير مستقرة عند المستوى، لذلك تم اختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First - diference) للسلاسل الأصلية، التي تبين أن متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند مستوى معنوية (5%)، ولخيار واحد فقط وهو بدون ثابت ولا اتجاه عام التي كانت غير معنوية.

كما تشير النتائج الى أن مركبة الاتجاه العام غير معنوية لكل السلاسل الزمنية، أي أن هذه السلاسل غير مرتبطة بالزمن اذن هي من نوع (DS)، أما بالنسبة للحد الثابت فهي غير موجود أيضاً وفي كل السلسلتين، ونتأكد من استقرار هذه المتغيرات أيضاً باستخدام اختبار فليبس براون (PP) الموضحة في الجدول رقم (09):

الجدول رقم (09): اختبار سكون بيانات متغيرات الدراسة باستخدام اختبار فليبس براون(pp)

المتغير	المستوى			الفرق الأول			درجة التكامل
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	لا حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت وتجاه عام	لا حد ثابت ولا اتجاه عام	
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	
PIB	0.32	0.92	0.31	0.00	0.00	0.00	)1I(
S	0.708	0.825	0.435	0.06	0.06	0.005	I(1)

المصدر: إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات Eviews12

نلاحظ من خلال الجـدول أعلاه بأن نتائج اختبار جذر الوحدة وفق فليبس براون (PP) كما كانـت عليه وفق اختبار اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) مما يعطيها مصداقية أكبر، حيث أن السلسلة الأصلية كانت غير ساكنة عند المستوى أيضًا ولكنها استقرت بالفروق الأولى (First - diference)، وهذا ما يبين أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى بدون حد ثابت ولا اتجاه عام.

كما تشير النتائج الى أن مركبة الاتجاه العام غير معنوية لكل السلاسل الزمنية، أي أن هذه السلاسل غير مرتبطة بالزمن اذن هي من نوع (DS)، أما بالنسبة للحد الثابت فهي غير موجود أيضاً وفي كل السلسلتين، ونتأكد من استقرار هذه المتغيرات أيضاً باستخدام اختبار فليبس براون (PP) الموضحة في الجدول رقم (09).

ثانياً: دراسة السببية بين المتغيرات

يهدف توضيح العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة الى تفسير الظواهر الاقتصادية والتأكد من وجود علاقة تغذية مرتدة بين المتغيرين أما عملياً فتفيد في صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، وقد اعتمدنا في دراسة السببية على سببية غرنجر لمتغيرات الدراسة، ويمكن توضيح السببية المتغيرات **المُستقرة** وفق الجدول رقم (10):

الجدول رقم (10): نتائج اختبار سببية غرنجر بين متغيرات الدراسة

الفرضية العديمة	التأخير	Prob	F-Statistic	القرار
الادخار لا يسبب النمو الاقتصادي	1	0.73	0.12	لا توجد سببية
النمو الاقتصادي لا يسبب الادخار		0.052	4.36	توجد سببية

المصدر: إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات Eviews12

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة F_{stat} المحسوبة ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% لأن ($p=0.052<0.10$)، وهذا يعني قبول فرضية العدم أي أن النمو الاقتصادي يسبب نمو الادخار، ومن جهة أخرى في الشطر الثاني من هذه الحالة ($P=0.73>0.05$)، أي نقبل فرضية العدم أي أن نمو الادخار المحلي لا يسبب النمو الاقتصادي، ومنه السببية وحيدة الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو الادخار المحلي.

المطلب الثالث: تقدير النموذج

بعد دراستنا لمجموعة السلاسل الزمنية وذلك من ناحية الاستقرارية وجدنا أنها مستقرة بعد اجراء الفرق الأول، ومن خلال هذا الطرح فان امكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات ممكن في المدى الطويل، للتأكد من هذا نقوم بتطبيق اختبار أنجل قرانجر.

- **المرحلة الأولى:** تتمثل المرحلة الأولى في كون أن المتغيرين متكاملين من نفس الدرجة، وهذا ما تم الحصول عليه، حيث أن المتغيرين متكاملين من نفس الدرجة الاولى.

- **المرحلة الثانية:** نقوم بتقدير العلاقة بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية، الموضحة في الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11): تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات العادية الصغرى

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S	0.137590	0.072966	1.885678	0.0756
C	-3.367369	3.334973	-1.009714	0.3260

R-squared	0.164957	Mean dependent var	2.845000
Adjusted R-squared	0.118566	S.D. dependent var	2.467361
S.E. of regression	2.316475	Akaike info criterion	4.612610
Sum squared resid	96.58899	Schwarz criterion	4.712183
Log likelihood	-44.12610	Hannan-Quinn criter.	4.632047
F-statistic	3.555781	Durbin-Watson stat	0.849321
Prob(F-statistic)	0.075583		

المصدر: مخرجات Eviews12

– **المرحلة الثالثة:** نقوم باختبار استقرار سلسلة البواقي عن طريق اختبار جذر الوحدة، وهذا باستخدام اختبار ديكي فولر المطور، حيث يمكن توضيحها بالجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): اختبار سكون البواقي باستخدام اختبار ديكي فلور المطور

المتغير	المستوى		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	لا حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob	Prob	Prob
U (t-Statistic)	-1.86	-1.33	-1.47

المصدر: إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات Eviews12

لا نستخدم القيم الحرجة الناتجة عن اختبار ديكي فولر فهي غير صحيحة لحالة استقرار البواقي، ونقارن بين القيم الحرجة لاختبار أنجل قرانجر التي يتضح أن قيمتها تساوي الى (−2.76)، حيث أن القيمة الحرجة أقل من القيمة المحسوبة، وبالتالي سلسلة البواقي غير مستقرة، وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك، أي أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الادخار ومعدل النمو الاقتصادي.

ونكتفي بتحليل العلاقة بين الادخار ومعدل النمو الاقتصادي باستخدام الجدول رقم (11)، موضحة بصيغة علاقته الخطية موضحة كما يلي :

PIB = 0.137589748074*S - 3.367368918

تدل قيمة معامل التحديد المصحح (AdjR–Squared= 0.1185) أن النموذج له قدرة تفسيرية ضعيفة، وهذا يعني أن أسعار النمو الاقتصادي يفسره بنسبة (11.85%) من طرف الادخار المحلي.

ويشير اختبار فيشر الى أن النموذج له معنوية احصائية كلية، وذلك من خلال أن احصائية فيشر المحسوبة (أكبر من المجدولة لأن مستوى المعنوية 0.07 أقل من 0.1 (مستوى الدلالة) وهذا يعني أن الادخار المحلي له القدرة التفسيرية لتفسير المتغير التابع.

واقتصاديا يتضح لنا أن العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي طردية، حيث يؤدي ارتفاع الادخار المحلي (نسبة الادخار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي) ب 1% الى ارتفاع معدل النمو ب 0.1375%، ويمكن تفسير ذلك يرجع إلى مساهمة الادخار المحلي في تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية ومن ثم المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وخاصة في الفترات التي تعرف ارتفاعا في اسعار البترول، التي يرتبط الادخار المحلي بها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل تبين لنا أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بالعائدات النفطية التي تعتمد عليها بشكل كبير في تمويل مختلف المشاريع التنموية كما تبين لنا أن الادخار المحلي في الجزائر يتميز بالزيادة والنقصان ومن فترة لأخرى أي غير مستقر وهذا بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر أما في الدراسة القياسية فبين لنا وجود علاقة طردية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر فكلما زاد الادخار المحلي استقر النمو الاقتصادي.

خاتمة

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا لهذا الموضوع، فإن النمو الاقتصادي والادخار المحلي من أهم المواضيع التي حضت باهتمام الفكر الاقتصادي في الماضي والحاضر، هذا الأخير له أهمية كبيرة في توفير رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الذي يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن والاستقرار.

إن الادخار بكل أنواعه يقوم بزيادة الادخار المحلي الإجمالي الوطني، لذا وجب على الهيآت المخولة لها في الجزائر العمل على تحفيز كل أنواع الادخار وذلك لتحفيز الأشخاص الطبيعيين والمعنويين للإقبال على الادخار.

قد استطاعت الكثير من دول العالم رفع معدل النمو الاقتصادي لها والوصول إلى أرقى درجات التقدم والازدهار، والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى تشجيع الادخار لرفع نموها الاقتصادي، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج.

- **اختبار صحة الفرضيات:**

✓ **الفرضية الأولى غير صحيحة:** حيث عرف النمو الاقتصادي ارتفاع مستمر خلال فترات الدراسة ولكن في بعض السنوات لاحظنا انخفاض وهدا راجع إلى عدة أسباب.

✓ **الفرضية الثانية غير صحيحة:** حيث عرف الادخار المحلي قي الجزائر بالزيادة والنقصان من فترة لأخرى وهذا راجع إلى نقص المدخرات وكذا ضعف المؤسسات المالية وعدم قيام الدولة بوضع معدلات تحفز الأفراد على الادخار.

✓ **الفرضية الثالثة صحيحة:** يؤثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي فكلما ارتفعت أسعار البترول زادت مداخلي الافراد مما يؤدي إلى تحفيزهم على الادخار وبالتالي الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي.

- **نتائج الدراسة:**

تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:

✓ نستنتج أن الادخار المحلي يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر ولكن بنسب ضعيفة وذلك لنقص المدخرات وضعف إدارة المؤسسات المالية في الجزائر.

✓ يجب على الدولة تحفيز الأفراد على الادخار وإيجاد مصادر تمويل أخرى عدا العائدات البترولية

- ✓ نستنتج أن الجزائر تعتمد على عائدات البترول الغير مستقر وهذا ما جعلها عرضة للأزمات الاقتصادية والمالية خصوصا وأن أسعاره تراجعت في السنوات الماضية.
- ✓ لا يوجد تكامل مشترك أي لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الادخار ومعدل النمو الاقتصادي.
- ✓ نستنتج وجود علاقة طردية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر حيث يؤدي ارتفاع الادخار المحلي ب 1% إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ب 0.1375%.
- ✓ وجود سببية وحيدة الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو الادخار المحلي.

- **الاقتراحات:**

بعد عرض النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- نشر الوعي المصرفي بمختلف الوسائل.
- محاولة دراسة أسباب عزوف الأفراد عن الادخار وكيفية تحفيزهم على الادخار.
- تطوير وتوسيع نشاط الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات.
- توجيه نسبة أكبر من الاستثمارات لقطاعة الصناعة والزراعة لرفع إنتاجية هاذين القطاعين ولزيادة مساهمتهما في الناتج المحلي.
- تعتمد الجزائر على إرادات المحروقات كمصدر رئيسي لثروة وهذا يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجهها، وبالتالي يجب ترشيد استغلالها ورفع كفاءة استخدامها.
- تحسين أداء المؤسسات الادخارية العامة مثل التأمينات والتقاعد.

- **آفاق الدراسة:**

وفي الأخير بقي أن نشير إلى أهمية المواضيع المرتبطة بدور الادخار المحلي في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر (2001– 2020) ولما ألت إليه دراستنا ارتسمت وتولدت عدة مواضيع نراها جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة، حيث نقترح البعض منها:

- ✓ دراسة العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية –دراسة عينة من الدول–
- ✓ دراسة هيكل توزيع الدخل وانعكاساته على الادخار والاستثمار في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة الكتب:

أولا- الكتب

1- منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.

2- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

3- عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة للتنمية، ط1، الدار الجامعية مصر، 2003.

4- اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط1، دار وائل لنشر، عمان- الأردن، 2004.

5- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

6- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات ومدفوعات)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

7- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

8- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

9- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار صفاء لنشر وتوزيع، عمان- الأردن، 2008.

10- السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، 2010، ص 25.

11- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط1، دار أسامة لنشر وتوزيع، عمان- الأردن.

12- محمود الوادي، ابراهيم خريس، نضال حواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.

ثانيا- الأطروحات والمذكرات

13- الهامل فطيمة الزهراء، يسي عبد الله، بوغرارة كنزة، أهمية الادخار العائلي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2021/ 2022.

14- نسرين بوعرعور، أثر الادخار على النمو دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1985- 2019، مدكرة نيل شهادة ماستر أكادمي، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2020/ 2021.

15- خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكادمي، مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2012/ 2013.

16- كبير مولود، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوالضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016/ 2017.

17- بن رمضان نجيمة، بادة إيمان، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي دراسة ميدانية وقياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، إدارة أعمال الموارد البشرية، قسم العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد ملحقة مغنية ، الجزائر،2015/ 2016.

18- فراح غشام، منى مخلوف، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990- 2020)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2021/ 2022.

19- الوليد قيسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر مند 1993، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 2018.

20- بلوكاريف نادية، تحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال وأثره على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتورة، الاقتصاد المالي والتقنيات الكمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018/2017.

21- مجوج سعدية، الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر من (1970- 2013)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكادمي في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/ 2015.

22- خلادي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/ 2012.

23- نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال (1970- 2009) بإستعمال معطيات PANEL، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2012/ 2013.

24- خديجة بورغدة، أثر تحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية تونس (1986- 2017)، مذكرة للحصول على شهادة ماستر، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل القطب الجامعي تاسوست، الجزائر، 2020/ 2021.

25- ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1980- 2013)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015/ 2016.

26- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية – اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/ 2013.

27- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989- 2012)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014/ 2015.

28- كفية قسميوري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي(النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال (1992- 2018)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الطور الثالث، اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020/ 2021.

29- عمار الحاج، المحددات الاقتصادية للادخار المحلى في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970- 2015)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورڤلة، الجزائر، 2016/ 2017.

30- عروم شريف، محددات الادخار والاستثمار دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980- 2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورڤلة، الجزائر،2014/ 2015.

31- أحمد سلامي، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورڤلة، الجزائر، 2014/ 2015.

32- موخاس زناقي، أثر الادخار في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر ما بين (1980- 2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، نقود بنوك ومالية دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب لعين تموشنت، الجزائر، 2216/ 2017.

33- سويسي وهيبة، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/ 2015.

34- مفلاح حسيبة، أثر الوساطة المالية على تعبئة الادخار في الجزائر- دراسة تحليلية استشرافية- اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتورة الثور الثالث، تحليل اقتصادي وستشرافي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر03، 2019/ 2020.

35- عمران سليمان، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة (1990- 2014)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم لبواقي، الجزائر، 2015/ 2016.

36- زراري حليمة، سهلي عزيزة، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر ونجيريا(1981- 2018)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، اقتصاد نقدي

وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2020/ 2021.

ثالثا: المجلات

37- ميدون إلياس، الادخار بين أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي والنظريات الوضعية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، 2020.

38- أحمد سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر (1970- 2005)، مجلة الباحث، العدد 06، 2008.

39- ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، العدد 10، 2013.

40- خالد حيدر، وفيصل علي خورشيد، دور رأس المال البشري في نمو الاقتصاد العراقي (1980- 2016)، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد 03، العدد 01، 2019.

41- بن سعدة بلول، دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (1980- 2016)، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 01، 2020.

42- عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، مجلة دراسات تنموية، العدد 73، 2021.

43-

رابعا- الملتقيات والندوات

44- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة الاقتصاد الجزائري- تطور نظريات النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

خامسا- المحاضرات

45- بوحزام سيد أحمد، نماذج النمو، موجهة لطلبة السنة الثالثة، اقتصاد التنمية، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، 2020/ 2021.

46- مرزوق فريدة، محاضرات في الاقتصاد النقدي والمالي المعمق، لطلبة السنة الثالثة ليسانس، اقتصاد نقدي وبنكي، 2017/ 2018.

سادسا- المواقع الإلكترونية

https://www.bank-of-algeria.dz/

https://www.albankaldawli.org/